الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's démocratie republic of algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher éducation and scientific research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج
University Of Mohamed Al-Bachir Al-Ibrahimi-BBA
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون إعلام ألي والانترنت

الموسومة ب:

التحول الرقمي في الإدارة العمومية بين الحتمية والخيار الاستراتيجي الجزائر نموذجا

إعداد الطالبين:
- **رزوق عبدالله**
- **العدوى سليم**

إشراف:
- **الدكتور بوقرة عيسى**

نوقشت وأجيزت يوم :11جوان 2024

أمام لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
الدكتور سي حمدي عبدالمؤمن	أستاذ محاضر قسم أ	رئيسا
الدكتور بوقرة عيسى	أستاذ مساعد قسم ب	مشرفا ومقررا
الدكتور بكيس عبدالحفيظ	أستاذ محاضر قسم أ	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's democratic republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج
University Of Mohamed Al-Bashir Al-Ibrahimi - BBA
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

إذن بالإيـــداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ : عيسى بوقدة .....

الرتبة : أستاذ مساعد صنف "ب" .....

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـ : .....

التحول الرقمي في الإدارة العمومية بين الحتمية والخيار الاستراتيجي - الجزائر عودذجا" .....

من إعـــداد :

الطالب الأول : رزوق عبد الله .....

الطالب الثاني : العدوي سليم .....

أوافق على إيداع الطالب (الطالبين) لمذكرة التخرج لدى الإدارة من أجل برمجتها للمناقشة.

إمضاء الأستاذ المشرف

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): رزوق عبد الله ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200917993 ..... الصادرة بتاريخ ..... 2016-09-25 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد ..... الحقوق ..... قسم ..... القانون العام .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: التحول الرقمي في الإدارات العمومية بين الحتمية والخيار الاستراتيجي الجزائر نموذجا .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: ..... 28 ماي 2024 .....

توقيع المعني(ة)

200917993

سيف

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الثاني)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): العموري سليم ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 104486009 الصادرة بتاريخ 2017.05.10

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق ..... قسم اللغة والعلوم .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الحق في الرقمنة والإدارة العامة بين الحتمية والخيار الاستراتيجي .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 29.05.2024

توقيع المعني (ة)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
السيد: العموري سليم
رقم ب.ت.و/ر.س: 104486009
بئر قاصد علي في 29.05.2024
رئيس المجلس الشعبي البلدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
الأمير شلي

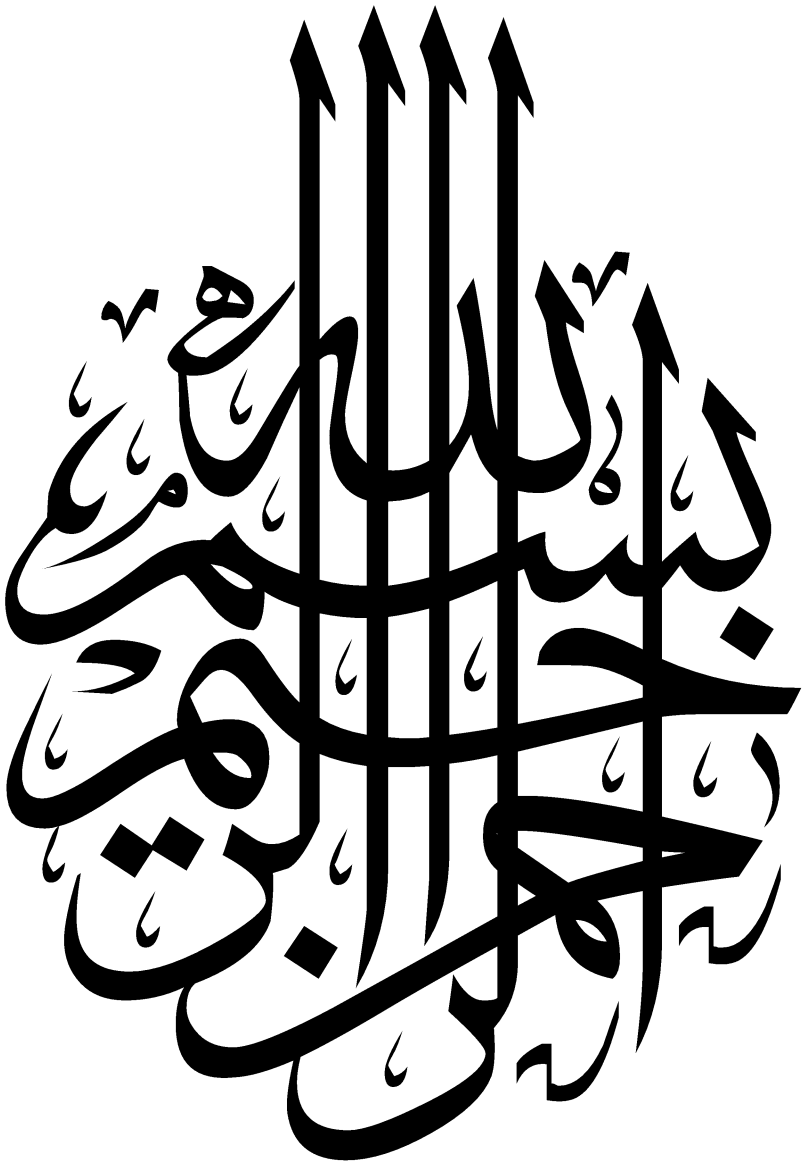
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد الله رب العالمين حمدا طيبا مباركا كما ينبغي لوجهه وعظيم سلطانه ونصلي ونسلم على أشرف خلق المرسلين محمد بن عبد الله أما بعد:

مكانا لهذا العمل أن يبلغ مقصده لولا مساهمة الكثير من الأطراف سواء كانت هذه المساهمة فكرية بالنقد والتوجيه أو المساهمة من طبيعة علمية أو حتى معنوية بالتشجيع:

فكل الشكر والتقدير أولا إلى استاذنا الفاضل: **الدكتور بوقرة عيسى** الذي شرفنا بقبوله المتابعة والاشراف على هذه المذكرة، والذي لمست عنده كل العناية والاهتمام ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته النيرة، فجزاه الله عنا كل خير وأدامه لنا ذخرا للعلم والعمل النافع.

كما نتقدم بجميل الشكر وعظيم الامتنان واوافر العرفان الى أعضاء اللجنة المناقشة الذين وافقوا على تقييم هذا العمل، كما أتوجه بخالص عبارات الشكر للأخ والزميل: **السيد عامر عمار مدير النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية الطارف** على تشجيعه لي في إتمام المشوار الدراسي وإلى كل زملائي الموظفين بمدرسة الأطفال المعوقين بصريا برج بوعريريج.

شكرا لكم جميعا

إلى كل هؤلاء وغيرهم كل الاحترام والتقدير، راجين من الله العلي القدير ألا نكون قد نسينا من ذوي الفضل أحدا.

رزوق عبد الله

إهداء

أهدي خالص امتناني وشكري وثمرة هذا البحث المتواضع إلى: أبي وأمي العزيزين أطال الله في عمرهما.

إلى الزوجة الكريمة رفيقة دربي وإلى أبنائي:(**وائل –منار-نهال-محمد أنس)**

إلى كل إخوتي وأخواتي وإلى كل من ساهم في إنجاز هذه البحث ولو بكلمة تشجيع، إلى أساتذتي بقسم القانون العام اختصاص قانون الإعلام الآلي والانترنت.

إلى أخي وزميلي **العدوي سليم** وكل زملائي وزميلاتي دفعة ماستر قانون الاعلام الالي والانترنت للسنة الجامعية 2024/2023.

رزوق عبد الله

إهداء

إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى زوجتي الغالية التي كانت سندا لي وأبنائي الأعزاء (لينة .هبة الرحمان .يوسف) .

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

العدوي سليم

علامة شكر المرء إعلان حمـده فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشـكر أولا لله عز و جل على أن هداني لسـلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما أخص بالشـــكر أســـتاذي الكريم و معلمي الفاضـــل المشـــرف على هذا البحث **الدكتور بوقرة عيســى**، فقد كان حريصـا على قراءة كل ما كتبنا ثم وجهنا إلى ما يرى بأرق عبارة و ألطف إشارة، فله مني وافر الثناء و خالص الدعاء.

و أخص كذلك زميلي رزوق عبدالله بخالص الشـــكر لأنه كان خير زميل خلال فترة دراستنا.

كما أشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

العدوي سليم

المقدمة

المقدمة:

لقد شهد العالم تحولات كثيرة في مختلف مجالات الحياة، وذلك نظرا للتطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع هذا التقدم العلمي الكبير في الثورة الإلكترونية ظهر مصطلح التحول الرقمي الذي يجسد اتجاهات جديدة في الادارة المعاصرة والتي تسعى لتحويل الادارات العمومية الى ادارات إلكترونية تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنجاز اعمالها ومعاملاتها ووظائفها الادارية.

وكغيرها من دول العالم تسعى الجزائر إلى مواكبة ما يفرضه هذا التحول من خلال الاعتماد على اصلاحات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تسعى من وراءه الى الولوج الى المجتمع الرقمي الذي أصبح ضرورة ملحة يفرضها التطور المتسارع في استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات للتحسين من أداء الادارات العمومية من خلال وضع استراتيجية للانتقال نحو الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي الذي يندرج ضمن تحديد وتنفيذ رؤية مستقبلية وهذا ما تجلى في استحداث لوزارة الرقمنة والاحصائيات في الجزائر، إن التحول الرقمي ليس مجرد عملية تبادل التقنيات القديمة بتقنيات جديدة، بل يتطلب تغييرا شاملا في ثقافة العمل وهيكل المؤسسات وسياستها وبالتالي فإن مسألة الحتمية و الخيار الاستراتيجي تصبح حاسمة في عملية تحول الادارات العمومية نحو التكنولوجيا الرقمية خاصة في سياق الجزائر.

وتهدف هذه المقدمة الى تسليط الضوء على أهمية استكشاف وتحليل هذه المسألة المعقدة في سياق الجزائر، ودراسة كيفية تأثير العوامل الحتمية والخيارات

الاستراتيجية على عملية التحول الرقمي في الادارات العمومية من خلال هذه العوامل والتفاعل بينهما.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على استراتيجية التحول الرقمي في الجزائر النابع من الإرادة السياسية للسلطات العليا من أجل الوصول إلى تحقيق السيادة الرقمية والحكومة الرقمية عن طريق جملة من الإجراءات تمثلت في ضرورة تسريع رقمنه كل القطاعات من أجل تحقيق متطلبات التنمية بمجهود أسرع وبوقت قصير.

- تبحث الدراسة العلاقة بين التحول الرقمي في الإدارات العمومية وتطبيقاتها بين الحتمية والخيار الاستراتيجي لأنها تأتي في فترة تشهد تطورات جذرية وكبيرة تعرفها الجزائر اليوم في جميع القطاعات.
- إضافة الى التطرق للتشريعات القانونية الجزائرية التي تطرقت الى التحول الرقمي

أهداف الدراسة :

لكل بحث علمي أهداف يرمي للوصول إليها ،ودراستنا لا تخلو من هاته الأهداف التي تم تسطيرها منذ البداية ،فهي مرتبطة ارتباطا مباشرة بموضوع البحث ،وتتلخص أهداف دراستنا في النقاط التالية:

- شرح المراحل الأساسية للتحول الرقمي في الجزائر.
- تسليط الضوء على متطلبات التحول الرقمي.

- تحديد الاستراتيجيات التي تعتمدها الدولة الجزائرية من أجل عملية التحول الرقمي.
- محاولة الكشف على التحديات التي تقف عائقا أمام تطبيق الاستراتيجيات المسطرة من طرف الإدارات العمومية.
- التطرقات للرهانات التي تنتظر الدولة الجزائرية من أجل المرور للسرعة القصوى للإنجاح عملية التحول الرقمي.
- الخروج بتوصيات من شأنها أن تساهم في الاهتمام الفعلي للإدارات العمومية بالتحول الرقمي.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار الباحث لموضوع معين، لا يكون بمحض الصدفة أو بشكل عشوائي وإنما يكون ناتجا عن مجموعة من الدوافع الملحة، التي تجعله يركز اهتمامه على الموضوع المراد دراسته لاعتبارات ذاتية ترتبط بشخص الباحث وأخرى موضوعية ترتبط بمواصفات موضوع الدراسة من حيث قيمته العلمية وحداثة موضوعه ومنه فإن اختيارنا لدراسة موضوع " **التحول الرقمي في الإدارات العمومية بين الحتمية والخيار الاستراتيجي في الجزائر نموذجا**" يرجع لعدة مبررات وأسباب.

- **الأسباب الذاتية:**
  - الرغبة في استغلال المعارف والمكتسبات العلمية التي تم تحصيلها في سنوات الدراسة السابقة في تخصص ماستر قانون الاعلام الالي والانترنت خاصة وأن موضوع الدراسة يرتبط مباشرة بالتخصص

الوظيفي، بحكم عملنا في إدارات عمومية التي انتهجت على غرار كل الإدارات العمومية في الجزائر استراتيجية التحول الرقمي.

- اهتمام الباحث الكبير بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على الإدارات العمومية.

- **الأسباب الموضوعية:**

- باعتبار الموضوع من اهم المواضيع الحديثة، الذي يفرض نفسه على الساحة العلمية، لأنه يواكب التطورات الحديثة.
- قلة الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع التحول الرقمي في الجزائر، باعتبار أن مفهوم التحول الرقمي مفهوم حديث.
- إبراز قيمة وأثر التحول الرقمي في الإدارات العمومية بالجزائر.
- لأن التحول الرقمي يعد اليوم أحد أهم المحركات التي تعمل على الرفع من كفاءة الإدارات العمومية في الجزائر.
- جدة الموضوع حيث أن دراسة التحول الرقمي في الإدارات العمومية بين الحتمية والخيار الاستراتيجي تتزايد مع الاهتمام الكبير الذي يوليه الباحثون، مما يجعله موضوعا جديرا بالدراسة العلمية والقانونية.

- **<u>طرح الإشكالية:</u>**

إن ثورة الانترنت والمعلومات أدت إلى إحداث العديد من التغيرات والتحولات عالميا ودوليا، بالإضافة إلى الأزمات الدولية، الكوارث الطبيعية، التغيرات المناخية أدت إلى البحث عن أدوات تسمح للمؤسسات والدول لمواكبة التطور وتحقيق الحماية والاستدامة. من بين هذه المفاجئات والتغيرات ظهرت الأزمة الصحية العالمية والتي عرفها البعض بأزمة جائحة كورونا كوفيد 19)، حيث أبرزت هذه الأخيرة ضعف المنظمات والدول على احتوائها

ومنع انتشارها، كما بينت قلة الخبرة، الأدوات والتقنيات لمواجهة الانعكاسات السلبية التي نتجت عن هذه الأزمة وعلى جميع المستويات: المستوى الصحي الاجتماعي، المؤسساتي، الاقتصادي...، كما خلفت اختلالات ما بين العرض والطلب، اختلالات مست قطاع الاستثمار التجارة الاستهلاك، السياحة القطاع الخدماتي والاتصالي.

إن الأزمة الصحية، وما نجم عنها من انغلاق طبقته الدول اثر سلبا من جميع الجوانب، لكنه خلف نقطة مع الوقت أصبحت تعد إيجابية، تمثلت في إظهار اهمية الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة لإمكانية تحقيق التواصل ما بين الأفراد المجتمعات المؤسسات المنظمات والدول.

من خلال هذه التغيرات الفجائية، بدأت تبرز ظاهرة، عرفت بالرقمنة، التحول الرقمي، والذي يعرف كأداة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية والابتكار لتحقيق التطور.

أصبح التحول الرقمي حتمية لكافة الدول بما فيها الجزائر التي تسعى إلى تطوير وتحسين خدمات إداراتها والتوجه نحو الإصلاح الإداري الرقمي من خلال إدارة إلكترونية حديثة في عصر الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي لا يعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المنظمة بل هو برنامج كامل يغطي الجوانب الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

وتبعا لما سبق، فإن الدراسة تطرح إشكالية : **هل يعد التحول الرقمي حتمية فرضتها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أم خيار استراتيجي لابد منه لمواجهة مشاكل البيروقراطية وتحقيق أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية؟**

ويندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هو مفهوم التحول الرقمي؟

- ✓ كيف واكبت التشريعات الجزائرية التحول الرقمي من خلال سياستها وتشريعاتها في السنوات الأخيرة؟
- ✓ ماهي الخطط الاستراتيجية المعتمدة من الحكومة الجزائرية لتعزيز التحول الرقمي في الإدارات العمومية ومدى توافقها مع التشريعات الجزائرية؟
- ✓ هل يعتبر مشروع الجزائر الإلكترونية كخيار استراتيجي للتحول الرقمي أم حتمية فرضتها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟

- **منهج الدراسة:**

بناءا على طبيعة الدراسة والاهداف التي تسعى الى تحقيقها وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم بوصف وتحليل دور الحتمية والخيار الاستراتيجي في عملية التحول الرقمي للإدارات العمومية في الجزائر وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها لفهم التحديات والفرص المتعلقة بالتحويل الرقمي وكيفية تأثير العوامل الحتمية والاستراتيجية على هذه العملية.

- **صعوبات الدراسة:**

أهم الصعوبات التي واجهتنا هي نقص النصوص القانونية التنظيمية لعمليات التحول الرقمي في الجزائر، بسبب حداثة الموضوع خاصة فيما يتعلق بالتحول الرقمي في الجزائر، كما أن أغلبية الدراسات المتعلقة بالتحول الرقمي كانت في علوم التسيير وعلوم الاعلام والاتصال.

- **هيكلة الدراسة :**

سعيا منا للإجابة على الاشكالية المطروحة وتحقيق الاهداف المرجوة من البحث تم تقسيم الدراسة الى فصلين :

تناولنا في الفصل الاول : الاطار الايتيمولوجي والاساس القانوني والتشريعي للتحول الرقمي وقسمناه الى ثلاثة مباحث ،المبحث الأول الاطار الايتيمولوجي للتحول الرقمي ،والمبحث الثاني المرتكزات الاساسية للتحول الرقمي أما المبحث الثالث فتطرقنا الى الاساس القانوني والتشريعي للتحول الرقمي.

في حين خصصنا الفصل الثاني للتعرف على التحول الرقمي بين الحتمية و الخيار الاستراتيجي ،حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ،حيث تناولنا في المبحث الأول التحول الرقمي كاستراتيجية في الجزائر والمبحث الثاني التحول الرقمي بالإدارة العامة في الجزائر كحتمية أما المبحث الثالث التحول الرقمي للإدارة العامة في الجزائر بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل.

الفصل الأول

الإطار الايتومولوجي والأساس القانوني للتحول الرقمي

الفصل الأول: الإطار الإيتومولوجي والأساس القانوني للتحول الرقمي

نظرا للتقدم والتطور التكنولوجي وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السريعة، أصبح القيام بالعمليات والنشاطات المختلفة بطريقة ألية ينظم ويسير حياة المواطن، بالإضافة الى اختصار للجهد والوقت والتكلفة، مما زاد الاهتمام بالتحول الرقمي وأصبح مدى تحقيقه يعكس كفاءة الإدارات العمومية بصفة خاصة والدولة بصفة عامة، وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار الايتومولوجي للتحول الرقمي

المبحث الثاني: المرتكزات الأساسية للتحول الرقمي

المبحث الثالث: الأساس القانوني والتشريعي للتحول الرقمي

المبحث الأول: الإطار الايتومولوجي للتحول الرقمي

في هذا المبحث سوف نتناول المفاهيم الأساسية للتحول الرقمي من خلال إعطاء مفهومه وعلاقته بالمفاهيم المتشابهة وكذا ابراز أهميته والأهداف التي يسعى التحول الرقمي إلى تحقيقها وبعدها نذكر الخصائص التي يعتمد عليها.

المطلب الأول: التحول الرقمي: إشكالية ضبط المفهوم والعلاقة مع المفاهيم المشابهة

يعتبر التحول الرقمي من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في نهاية القرن الماضي وكغيره من المصطلحات الأخرى فقد تباينت أراء الباحثين حول تعريف هذا المصطلح لاسيما مع ظهور العديد من المصطلحات المتشابهة على غرار الرقمنة والادارة الرقمية

والاقتصاد الرقمي، وبذلك من الضروري التطرق الى مفهوم التحول الرقمي وتحديد العلاقة بالمصطلحات المتشابهة وأهمية وأهداف التحول الرقمي مع إبراز خصائص التحول الرقمي.

الفرع الأول: مفهوم التحول الرقمي

تعددت التعاريف المتعلقة بمفهوم التحول الرقمي باعتباره مفهوم جديد على الإدارة بصفة عامة ولا يوجد إجماع حول تعريف محدد له وعليه يمكن تعريفه:

أولا: لغة

وهو عبارة عن مفهوم مركب من شقين "التحول" و "الرقمي".

التحول: لغة هو تحول الشيء أي تنقل من موضع إلى موضع أخر، وتحول الشيء أي أنصرف إلى غيره.[1]

الرقمي: من الرقمنة وأصل الكلمة هي الرقم والعلامة، وفي علم الحساب هو الرمز المستعمل للتعبير عن أحد الاعداد البسيطة"[2].

ثانيا: اصطلاحا

يعتبر مفهوم التحول الرقمي من المفاهيم المشتركة بين العديد من التخصصات سواء العلوم القانونية والإدارية والسياسية وعلم الاجتماع وغيرها ولهذا تعدد التعريفات المقدمة له باختلاف هذه الرؤى وسنشير إلى مختلف التعريفات التي قدمت له ومن بينها.

[1] – فاطمة الزهراء فرحات، دور التحول الرقمي في تحسن آدا وظائف العلاقات العامة في المؤسسة العمومة الجزائرية، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال تخصص اتصال وعلاقات عامة**، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر ،2020/2019، ص34

[2] – المرجع نفسه، ص35

- التحول الرقمي هو العملية التي يتم فيها تحويل المواد المكتوبة والمطبوعة وحتى المواد السمعية والمواد البصرية إلى شكل ملفات إلكترونية يمكن التعامل معها من خلال تكنولوجيا الحسابات عن طريق استخدام المساحات الضوئية أو أي معدات أو أجهزة أخرى.[1]
- وعرف التحول الرقمي بأنه عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجها. [2]
- كما عرفه بعض الفقهاء على أنه "مشروع حكومي يشمل كافة خدمات المؤسسات والقطاعات المختلفة والقطاعات المختلفة بالدولة، ويتمثل في تحويل الخدمات الحيوية والأساسية المرتبطة بخدمات الأفراد والمؤسسات والاستثمارات المختلفة من شكلها التقليدي الى الشكل الإلكتروني الذكي، بالاعتماد على التقنيات الحديثة والمتطورة."[3]
- كما يطلق على التحول الرقمي مصطلح التكنولوجية الرقمية والتي يقصد بها جمع كل التقنيات المتوفرة على صعيد الاتصالات والمعلومات من الهواتف والحواسيب والوسائط المتعددة في منظومة مدمجة ووضعها في تصرف المجتمع للاستفادة منها في حياتهم العلمية والاجتماعية.
- ويعرف أيضا أنه عملية انتقال المؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج اخر يعتمد على التقنيات في الابتكار للمنتجات والخدمات وكذا طرق التسيير والتسويق مع

---

[1] – مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، **مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات**، قسم دراسات المعلومات، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، سنة ،2011، ص21.

[2] – عدنان مصطفى البار، **تقنيات التحول الرقمي السعودية، كلية الحاسبات وتقنية المعلومات**، جامعة الملك عبد العزيز،2018، ص2

[3] – محمد حسن مندورة، **أثر التحول الرقمي في معاملات المؤسسات العامة على تحسين الخدمات المؤسساتية في سوريا**، الأكاديمية السورية الدولية التدريب والتطوير، سوريا 2021

توفير قنوات جديدة للعوائد عبر بناء استراتيجية رقمية والتي لا يمكن أن تحدث إلا من خلال تقسيم الإمكانيات الرقمية ودراسة لمتطلبات الاستثمار الرقمي في ظل أنشطة التسويق الرقمي مع وجود إرادة للتغيير لدى الإدارة نحو التحول الرقمي[1].

- أما البنك الدولي فقد عرف التحول الرقمي على انه "مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة وكفاءة وفعالية وشفافية ومسألة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الاعمال، وتمكينهم من المعلومات بما يخدم كافة النظم الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة."[2]
- كما يتم تعريف التحول الرقمي على أنه "هو التغير المرتبط بتطبيق التكنولوجيا الرقمية لإحداث تغير جذري في طريقة العمل، ولخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل وهو أيضا تحول تنظيمي متكامل، بغرض تسهيل الإجراءات الإدارية ورفع جودتها، للوصول إلى مرحلة النضج الرقمي.[3]

وهناك من ينظر إلى التحول الرقمي على انه مجموعة من الإجراءات الرقمية والابتكار الرقمي التي تهدف لتطوير المنتجات الحالية وابتكار منتجات جديدة من خلال تكنولوجيا المعلومات في استراتيجية الأعمال.

---

[1] – عدنان مصطفى البار، **مرجع سابق**، ص2

[2] – بشير عبدالحميد، ، أثر التحول الرقمي على ممارسات إدارة الموارد البشرية في منظمات الاعمال، **أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير** ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي تبسي، تبسة، 2023، ص59.

[3] – خواثرة سامية، التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدها، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 58، العدد 02، 2021، ص 109.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريفها إجرائيا بأنها استراتيجية إدارية لعصرنه المعلومات، باعتبارها عمليّة تحويل المعلومات إلى تنسيق رقمي، ومن خلال هذا التنسيق يتم تنظيم المعلومات في وحدات مُنفصلة من البيانات والتي يمكن معالجتها بشكل منفصل، ونجد أن تكنولوجيا الرقمية تعتمد أساسا على مجموعة من المعدات والأجهزة الإلكترونية التي تستطيع من خلالها جمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات المختلفة ومعالجتها ونقلها من جهة الى أخرى بأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن.

الفرع الثاني: التحول الرقمي وعلاقته بالمفاهيم المتشابهة

عادة ما يقترن مفهوم التحول الرقمي بمفاهيم ذات صلة تنتمي لذات الحقل، كونها تحمل الطابع الإلكتروني في مجملها ومن المفاهيم الأكثر صلة بالتحول الرقمي نجد: الرقمنة، الإدارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، الاقتصاد الرقمي، السيادة الرقمية وحتى يتسنى لنا معرفة العلاقة بين هذه المفاهيم وجب التطرق أولا للتعريف ومن ثم رسم حدود هذه العلاقة.

أولا: مفهوم التحول الرقمي وعلاقته بمفهوم الرقمنة

تشير الرقمنة إلى إنشاء تمثيل رقمي للأشياء المادية مثل مسح مستند ورقي ضوئيا وحفظه بصيغة مستند رقمي آخر في جهاز الحاسوب، وبمعنى أخر الرقمنة هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني" [1].

والتحول الرقمي يعتمد على الرقمنة كخطوة أساسية في عملياته، حيث تساهم الرقمنة في تمكين وتعزيز العمليات الرقمية والخدمات الالكترونية وبالتالي يعزز التطور والابتكار في البيئة الرقمية.

[1] – سعيد يقطتُ، **من النص الى النص مدخل الى جماليات الابدع التفاعلي بتوت**، المركز الثقافي العربي، بيروت،2005، ص .21

أما الفرق بين التحول الرقمي والرقمنة فيكمن في أن الرقمنة تشير إلى عملية تحويل المعلومات التناظرية إلى تنسيق رقمي؛ مثل مسح مستند مادي ضوئيًا إلى ملف رقمي أو إنشاء سجل رقمي لمعاملة ورقية، وتشمل فوائد الرقمنة تحسين الإنتاجية وتقليل التكلفة مع الحفاظ على دقة وصول البيانات، من ناحية أخرى، يعد التحول الرقمي مصطلحًا أوسع يشير إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال أو المنشآت، مما يؤدي إلى تغيير جذري في كيفية عملها وتقديم قيمة للعملاء. يمكن أن يشمل ذلك ليس فقط رقمنة العمليات والأنظمة الحالية، ولكن يتضمن أيضًا إنشاء نماذج أعمال ومنتجات وخدمات رقمية جديدة تمامًا[1]، والجدول أدناه يبين أهم الفروق بين التحول الرقمي والرقمنة:

[1] دفاتر، **الفرق بين الرقمنة والتحول الرقمي**، أنظر الرابط:
https://dafater.sa/blog/%D9%85%D8%A7- (22.30 – 2024/04/05)

الجدول رقم 01: يبين الفرق بين التحول الرقمي والرقمنة

	الرقمنة	التحول الرقمي
التعريف	تحويل المعلومات من تنسيق مادي إلى تنسيق رقمي	تغيير جذري في طريقة عمل المؤسسات وتقديم القيمة
الهدف	تحسين الكفاءة وخفض التكاليف	حسين تجربة العملاء وزيادة الإيرادات
المجال	تحويل المعلومات والبيانات	حويل العمليات والأنظمة والأعمال
التقنيات المستخدمة	تقنيات رقمية مثل التعرف الضوئي على الحروف (OCR) والذكاء الاصطناعي(AI)	تقنيات رقمية مثل الحوسبة السحابية والتحليلات التنبؤية
النتائج	تحسين كفاءة العمليات وخفض التكاليف	تحسين تجربة العملاء وزيادة الإيرادات

المصدر: مجلة دفاتر، مرجع سابق الذكر

ثانيا: علاقة مفهوم التحول الرقمي بمفهوم الإدارة الإلكترونية

هي قدرة القطاعات والأجهزة الإدارية المختلفة على تقديم الخدمات والمعلومات للمستفيدين منها إلكترونيا، وبشفافية، ومساواة، وبسرعة متناهية ودقة عالية وفي أي وقت وفي أي مكان، مع ضمان سرية وأمن المعلومات، كما عرفت بأنها وسيلة لرفع أداء وكفاءة الإدارة وليست بديلا عنها كما لا تهدف لإنهاء دورها والإدارة الإلكترونية هي إدارة بلا ورق تستخدم الأرشيف الإلكتروني، غير مقيد بزمان والمكان. ويمكننا أن نقول إن الإدارة الإلكترونية هي استخدام الإدارة لتكنلوجيا الاتصال والمعلومات مع مختلف الأطراف العملاء

الموردين الموظفين الحكومة الزبائن...إلخ، وهذا من أجل تقليل الجهد والوقت والتكلفة بالإضافة إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة.[1]

فكلا التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية يتقاسمان نفس الإهداف وهي تقليل التكلفة، وزيادة كفاءة الإدارة، التوافر ورفع غبن البيروقراطية وتعتبر الإدارة الإلكترونية من اهم تطبيقات التحول الرقمي.

ثالثا: علاقة مفهوم التحول الرقمي بمفهوم الحكومة الإلكترونية

هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات حكومية أكثر فعالية وكفاءة للمواطنين والشركات، وهو تطبيق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الحكومية وتحقيق الغايات العامة بالوسائل الرقمية من أجل تحسين الأعمال الإدارية من خلال تقليل التكاليف المالية وأوقات العمل، وقد عرفتها الجمعية الأمريكية للخدمات العمومية وهيئة الأمم المتحدة على انها " استعمال الانترنت والوأب العالمي من أجل تقديم الخدمات والمعلومات الحكومية للمواطنين"[2].

وتجسـيد الحكومة الإلكترونية لا يتم إلا باعتماد نهج التحول الرقمي كفكرة ومن ثم التطبيق والذي يستوجب في أسسه الاستعمال المباشر لتقنيات الإعلام والاتصال الحديثة مثل المنصات الحكومية الإلكترونية، والبوابات الخدماتية التي تقدمها الحكومة.

رابعا: علاقة مفهوم التحول الرقمي بمفهوم الاقتصاد الرقمي

هو الاقتصاد القائم على التكنولوجية الرقمية ويرتكز على عدة مكونات منها البنية التحتية التكنولوجية والأجهزة والبرمجيات والشبكات العنكبوتية، بالإضافة الى الاليات الرقمية التي

[1] – حنيش أحمد، انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر، **مجلة دراسات جبائيه**، المجلد 11، العدد 2، السنة 2022

[2] – غيشي عبد الوالي، جرمان الربعي، نماذج عالمية لمراحل بناء الحكومة الإلكترونية، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد30، سنة 2014، ص30

تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية، ومنها التجارة الإلكترونية والمعاملات التجارية التي تتم بالكامل على شبكة الأنترنت"[1]

إن الاقتصاد الرقمي يقودنا لامحالة للحديث على التجارة الإلكترونية والتسويق الالكتروني التي تعد وجه رئيسي من أوجه الاقتصاد الرقمي، ومنه التحول الرقمي يعد من أهم العوامل التي تحدد مستقبل الاقتصاد في العصر الحديث من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية للتحقيق الاقتصاد الرقمي.

خامسا: علاقة مفهوم التحول الرقمي بمفهوم السيادة الرقمية

وهي قيام الدولة ببسط سيطرتها وولايتها القضائية على الفضاء الرقمي والمتمثل في الانترنت، حيث انه لا وجود للسيادة الرقمية لولا وجود الأنترنت وتخطيه لحدود السيادة التقليدية المتمثلة في الفضاء المادي للدولة ضمن حدودها الإقليمية، إن سيطرة الدولة وفرض ولايتها القضائية على الأنترنت من خلال تنظيم فضائها الإلكتروني سعيا منها للحفاظ عليها، يكون بعزمها على ضرورة مكافحة الأفعال التي تعرض ثقة وسلامة وأمن المجتمع الافتراضي للخطر"[2]

إن التحول الرقمي جعل كل الدول بكل مؤسساتها، ومكوناتها تتحول إلى مجموعة من المعطيات الرقمية تحتاج للتخزين الرقمي ومع التحول الرقمي وجب الاهتمام والحفاظ على هذه المعطيات بفرض السيادة الرقمية التي هي أكبر تحدي تواجه الدول اليوم.

---

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (ESCWA)، **الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية**، فيفري 2017، ص05.

[2] – شحيرط أحمد، قريبيز مراد، تحديات الانترنت لسيادة الدول (السيادة الرقمية)، **مجلة البحوث القانونية ولاقتصادية، الجزائر**، المجلد05، ال عدد01 (2022)، ص305

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحول الرقمي

تتنوع أهمية وأهداف التحول الرقمي بحسب الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة أو المؤسسة، ولكن كلها تصب كلها في سياق واحد وهو التطوير والتحسين، وسنتطرق في مطلبنا هذا إلى الأهمية والأهداف الشائعة والمرجوة من استراتيجية التحول الرقمي كإطار عام.

الفرع الأول: أهمية التحول الرقمي

لقد أصبح التحول الرقمي أكثر أهمية من أي وقت مضى في عالمنا اليوم سريع الوتيرة الذي يعتمد على التكنولوجيا، وهذا هو السبب الذي يجعل مسألة التحول الرقمي الآن هو الشغل الشاغل للمديرين وغيرهم من المسئولين في القطاع الخاص أو القطاع العام، وتكمن أهمية التحول الرقمي فيما يلي:

أولا: الارتقاء بمستوى الخدمة العمومية ورفع غبن البيروقراطية.

" الارتقاء بمعايير موحدة لجودة تقديم الخدمات الرقمية، والتأكد من حصول المواطن على الخدمة بصورة كاملة ومكتملة رقميا الكترونيا بحيث يضمن سهولة استخدامها والوصول اليها، وتوفر الخدمة على مدار الساعة 7/24 بفعالية وسرعة عالية مع الحفاظ على أمن وسرية المعلومات، للحصول على نسبة إقبال عالية على الخدمة"[1].

ومما لا يدعو للشك بأن التحول الرقمي للخدمة العمومية سيعزز الثقة بين المرتفقين والإدارة العمومية، وذلك لمل سبق وتم ذكره، لأن التوفر والسهولة والسرعة سيخلق جوا من الشفافية التي ستدعم وتحسن من مردودية القطاعات الحكومية والمرافق العامة.

[1] –وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات، **استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية** "**أردن رقمي**"، الأردن، عمان، سنة 2021، ص5

ثانيا: عملية جمع المعلومات والبيانات من حيث الكم والدقة

إن التخزين اللامحدود للمعلومات على الوسائط التقنية الحديثة ،وسهولة الولوج إليها مع إمكانية ترتيبها والرجوع إليها من أجل دراستها او تحليلها سيمكن الحكومة أو الإدارة من تحديد الأولويات واتخاذ التدابير اللازمة وتلافي المعلومة الخاطئة ،" من أجل تحقيق القيمة، يلزم تسخير البيانات وفهمها باستخدام خوارزميات تدريب الآلة والذكاء الاصطناعي، توفر التحليلات المتقدمة رؤى وتقارير عميقة ودقيقة وقابلة للتنفيذ. يمكن للشركات أيضًا تخصيص تكوينات تحليل البيانات عند الطلب. وهذا يمنح قادة الأعمال القدرة على التصرف بسرعة وحزم –من خلال اغتنام فرصة أو الاستجابة للمخاطر"[1].

ثالثا: تحسين اتخاذ القرارات

تستفيد الجهات الحكومية أو الإدارية من التحليلات الناتجة للبينات التي تم تخزينها مما يساعدها على اتخاذ قرارات سريعة وجوهرية مع إعادة تقييم هذه القرارات لسهولة ظهور نتائج القرارات السابقة، كما إن سرعة إيصالها إلى السلطة المركزية مباشرة اعتمادا على التقنية الحديثة للاتصالات دون تدخل الجهات الوصية التي تعتبر عنصرا بيروقراطيا يحول دون التعديل عليها قصد التغليط أو التوجيه.

رابعا: تقليل التكلفة وتدعيم الدخل العام

يعتبر الهاجس الاقتصادي والتمويلي للحكومات أو الإدارات من اهم التحديات التي حثت على عملية التحول الرقمي لان النفقات الحكومية على مختلف الإجراءات الادارية

[1] – ما هو التحول الرقمي؟ SAP INSIGHTS ،أنظر :
https://www.sap.com/mena-ar/insights/what-is-digital-transformation.html ، أطلع عليه بتاريخ : 2024/04/24 ، على الساعة : 14:10

يمكن تقليصها عن طريق عملية الأتمتة، والتي تعتبر السبيل الوحيد لتقليص النفقات على الجهات الإدارية المستهلكة لميزانية الدولة باعتبارها قطاع خدماتي مستهلك وغير منتج ماديا.

أما من الناحية الاقتصادية فلا يمكن تجاهل الفائدة المادية من حيث تحسين الدخل الفردي أو الناتج المحلي فأخر تقرير للبنك الدولي والذي كان بعنوان "إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " جاء فيه " إذ يمكن أن يرتفع نصيب الفرد من إجمال الناتج الحلي بأكثر من 40 % عندما تقترب خدمات البنية التحتية الرقمية من التغطية الشاملة في الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،ويمكن أن ترتفع إنتاجية الصناعات التحويلية بأكثر من 10 % عندما تعتمد جميع مؤسسات الصناعات التحويلية الرسمية مواقع إلكترونية تجارية. ويمكن ان تزيد الوظائف في هذا القطاع زيادة كبيرة "[1]

الفرع الثاني: أهداف التحول الرقمي

تعد أهداف التحول الرقمي من بين الأهداف المتشعبة والمتعددة والتي لا يمكن حصرها لأنها تمس جميع المستويات والفئات سواء كانت اجتماعية او اقتصادية وسياسية او حتى ثقافية وتعليمية ولكن يمكن ذكر بعضها.

[1] – انابولاكوسوليتو، وآخرون، **إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، مجموعة البنك الدولي سنة 2021، ص32.

أولا: تحسين تجربة المستخدم

تهدف الحكومات إلى تحسين تجربة المستخدم من خلال تقديم خدمات حكومية أكثر فاعلية وسهولة استخدام عبر الوسائط الرقمية، مما يسهم في زيادة رضا المستفيدين وتحقيق التفاعل الإيجابي مع الخدمات الحكومية.

ثانيا: تعزيز الكفاءة والإنتاجية

يهدف التحول الرقمي إلى تعزيز كفاءة العمليات الحكومية وزيادة الإنتاجية من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة وتحسين التنظيم وتبسيط الإجراءات، مما يساعد في تحقيق أداء متميز وتوفير الموارد والتكاليف.

ثالثا: تعزيز الشفافية والمسائلة

يسعى التحول الرقمي إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي من خلال توفير نظم رقمية تسهل مراقبة الأداء وتقديم التقارير بشكل شفاف وموثوق، مما يعزز ثقة المواطنين في الحكومة ويحقق تحقيق الأهداف العامة بشكل فعال.

رابعا: تحسين جودة الخدمات

تسعى الحكومات إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين من خلال تبني أحدث التقنيات والممارسات الرقمية، مما يؤدي إلى تقديم خدمات أكثر فعالية وفعالية وتلبية احتياجات وتطلعات الجمهور بشكل أفضل.

خامسا: تحقيق التواصل الفعال

يهدف التحول الرقمي إلى تحقيق تواصل فعال بين الحكومات والمواطنين والشركات من خلال تبني وسائل الاتصال الرقمية والتفاعلية، مما يسهم في تعزيز التواصل وبناء علاقات ثقة وتفاعل إيجابي بين جميع الأطراف.

سادسا: تعزيز التنمية الاقتصادية

يهدف التحول الرقمي إلى دعم التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الابتكار وتنمية الصناعات الجديدة وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في قطاع التكنولوجيا والاتصالات، مما يسهم في تحفيز نمو الاقتصاد وخلق فرص عمل وتعزيز التنافسية الدولية.

سابعا: تحسين القدرة على اتخاذ القرارات

يهدف التحول الرقمي إلى تحسين القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية من خلال توفير بيانات دقيقة وأدوات تحليلية قوية، مما يمكن القادة والمسؤولين من فهم الاتجاهات والتحليلات الضرورية لاتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

هذه الأهداف تم استخلاصها بعد مطالعة عدة مراجع ومصادر وتم ذكر أهمها أو توافقت الدراسات السابقة على ذكرها وذلك لأهميتها.

المطلب الثالث: خصائص التحول الرقمي

يساعد التحول الرقمي في الإدارات العمومية على تحقيق العديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الادارات التقليدية ويمكن حصرها فيما يلي:

- قدرة الإدارات العمومية على التميز حيث تمتلك جميع مقومات التفرد اللازمة للقدرة التنافسية.
- القدرة على التكيف مع بيئة الأعمال التي تتسم بسرعة التغيير والتنوع.
- تحقق الإدارات العمومية مبدأ الشفافية والنزاهة نتيجة لوضوح الأدوار والمسؤوليات والأهداف واتخاذ العديد من القرارات يوميا دون اعتماد التسلسل الهرمي التقليدي.
- عابرة للحدود حيث تطرح خدماتها بشكل تكاملي يمكن أن تستفيد منه.

- التدفق المعرفي والتكنولوجي وانتشار نظم الاتصالات والاستعمال المتزايد للحاسوب والتوسع في استخدام شبكة الانترنت.
- التقنية العالية حيث تتزود الادارات بتقنية معلوماتية عالمية التصنيف.
- امتلاك الادارات العمومية بنية أساسية معلوماتية متطورة تمكنها مباشرة نشاطها عبر شبكة الانترنت، ويتيح لها أيضا الاستفادة من التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات التي تمكنها من إقامة متطلبات التميز [1].
- ومن الخصائص المميزة للتحول الرقمي "تطور برامج المعلومات ونظم الاتصال بكلفة زهيدة مما شجع المستخدمين لأجهزة الحاسوب وبرامجه على الاستغراق في هذه البرامج بهدف تعلم لأوقات طويلة في اطار فردي، كما ساعد تطور برامج النصوص والوسائل الفائقة على طول فترة التحول بين المعلومات و الأفكار التي تنظمها لأغراض اكتساب المعلومات ولذلك فإن استخدام الحاسب الالي وبرامجه تفوق في كثير من الاحيان الوقت المستغرق للقراءة أو المشاهدة ،خصوصا بعد أن أصبحت الشبكة العالمية مصدرا مضافا لعرض المواد الإعلامية التي تقدمها وسائل الاعلام على مواقعها في هذه الشبكة" [2]

المبحث الثاني: المرتكزات الأساسية للتحول الرقمي

سعيا للانتقال التدريجي لعملية التحول الرقمي في الإدارات العمومية، من الادارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية، وجب الحرص على التوفيق بين جملة من المرتكزات التي تشكل مجموعة من المتطلبات والخطوات التي تساهم في هذه العملية.

[1]– حسين محمد حسين، **الإدارة الإلكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2011، ص104

[2] – محمد عبد الحميد، **نظريات الاعلام واتجاهات التأثير**، طبعة03، عالم الكتب، القاهرة،2004، ص115.

المطلب الأول: متطلبات التحول الرقمي

يتطلب التحول الرقمي توفير مجموعة من الحاجيات الضرورية والبنية الأساسية المشكلة لهذا التحول، شأنه شأن أي مشروع اخر يحتاج إلى تهيئة المواتية لطبيعة عمله، من حيث عمله هو عملية متعددة الجوانب والمفاهيم والممارسات والتي تستلزم إجراء تغييرات كثيرة وواسعة تشمل نوعية العاملين والأجهزة المستخدمة، وطرق الأداء وتتيح للمواطن أن يتعامل مع ما يمكن اعتباره موظف عام إلكتروني.

الفرع الأول: الارادة السياسية

إن للقيادة السياسية دورا هاما في توجيه مشروع التحول الرقمي، حيث ان القيادة القوية ضرورة لنجاحها، فهي توفر الدعم على كافة المستويات الحكومية، مع إشراك المواطنين وتلبية متطلباتهم بالإضافة إلى توفير التعاون بين المؤسسات الحكومية بعضها البعض وإظهار الرغبة من السلطات العليا بضرورة انجاز ومتابعة المشاريع الحكومة الرقمية وإعادة هندسة الإجراءات بما يلي حاجة المواطنين وذلك من خلال تخطيط استراتيجي لوضع التحول الرقمي موضع التنفيذ.[1]

الفرع الثاني: الوعي المجتمعي

يلزم لإنجاح التحول الرقمي، نشر وعي وثقافة لدى جميع الأفراد داخل المجتمع، فبدون هذا الوعي، قد يذهب مجهود الادارة وماتبذلة في توفير الامكانيات المادية والتقنية

[1]– جواد النداوي بان قاسم،أثر مقاومة التغيير وتوحيد قواعد البايانات في نجاح تطبيق الحكومة الالكترونية ،دراسة تطبيقية على الوزارات الأردنية ،**مذكرة مقدمة لتيل شهادة الماجستير،جامعة مؤتة ،الأردن**،سنة 2010،ص19

سدى، فإن لم يكن متلقي الخدمة مع درجة كافية من الوعي بأهمية هذا التطور ومدركا لكيفية استخدامه[1]

الفرع الثالث: المتطلبات التقنية والمادية

إن من أهم المتطلبات هي توفير الإمكانيات المادية والوسائل التقنية والتكنولوجية الحديثة لإنجاح هذا التحول، فهذه المتطلبات هي أساس هذا النظام ومن خلالها يتم التحول الرقمي ويأتي في مقدمة هذه الوسائل أجهزة الحاسوب والشبكات وغيرها من البنية التحتية بالشكل التي يسمح فيها للإدارة بصنع موقع خاص بها تقدم من خلاله الخدمات للجمهور[2]. فيعد البعد التقني هو المكون الاساسي لمشروع التحول الرقمي للإدارة العامة والذي لا يمكن للنظام القيام بدونه، فكلما كانت البنية التحتية للاتصالات صلبة، كلما كان لديها قدرة الوفاء بالمتطلبات، ومن أهم المكونات المادية للنظام الرقمي:

أولا: الأجهزة الملحقة بالحاسب الالي مثل الطابعات والماسح الضوئي.

ثانيا: شبكات الاتصال

ثالثا: البنية التحتية الصلبة للأعمال الالكترونية

وتتمثل في التوصيات الأرضية والخلوية عن بعد وأجهزة الحاسوب والتكنولوجيا الضرورية وتبادل البيانات الإلكترونية.

---

[1]– د محمد ناصر محمد مطلق دحيم العتيبي،التحول الرقمي و أثره على المرفق العام،**مجلة العلوم الإقتصادية والقانونية** ،جامعة عين شمس،العدد الثاني ،جويلية 2022،ص16.

[2] – أبوبكر محمد الهوشين، نحو حكومة متشابكة ببناء الحكومة الإلكترونية **مجلة الدراسات العليا**، العدد 16، سنة 2006، ص258.

رابعا: البنية التحتية الناعمة للأعمال الإلكترونية

وتشمل مجموع الخدمات والمعلومات والخبرات وبرمجيات النظم التشغيلية للشبكات وبرمجيات التطبيقات. كما يجب على الحكومات تشجيع المواطنين على اقتناء تلك الوسائل التقنية حتى يتمكن من التجاوب مع التحاويل الرقمي، ويكون من خلال تقديم الدعم وتخفيض أسعارها لاسيما خدمات الاتصال والانترنت".[1]ويرتبط بالمتطلبات التقنية، القدرة على توفير التمويل الكافي واللازم للقيام ببرامج التحول الرقمي داخل الادارات المختلفة فتبرز اهمية التمويل في توفير الاجهزة والاشتراك في الشبكات التي تستلزم أموال كثيرة، والمداومة على مراجعة احتياجات الأجهزة وفقا لبرنامج زمني محدد وكذلك نوع التغييرات التي يلزم أحداثها.

الفرع الرابع: المتطلبات البشرية

"لتحقيق كفاءة التطبيق للتحول الرقمي لابد من ضرورة إعداد الكوادر البشرية المتخصصة ذات الارتباط بالبنية المعلوماتية والعمل مع هذه الأنظمة وهذا يقتضي من المؤسسات والدوائر الحكومية المختلفة إدخال التغيير والتطوير على العنصر البشري العامل بها حتى يتمكن من التعامل مع هذا التحول وذلك لان غالبا ما يحاول الموظفين مقاومة ما يجهلون به لذلك ينبغي إعادة تأهيلهم حتى لا يصبحوا

[1] – محمد ناصر الريامي، **متطلبات الحكومة الإلكترونية الفاعلة والتحديات التي تواجهها مؤتمر الحكومة الإلكترونية الواقع والتحديات**. مسقط ،2003، ص 7.

عقبة أمام هذا التحول"[1] فإن التحول الرقمي يحتاج إلى الاستثمار في البشر أكثر من الوسائل المادية.

الفرع الخامس: المتطلبات الإدارية

تعد أمرا جوهريا لتطبيق الإدارة الإلكترونية إذ تساهم في التطوير والتغيير وتدعمه وتأخذ بكل جديد، من خلال استخدام الحداثة في الأساليب الادارية، تتطلب الادارة الإلكترونية لتحقيق الأهداف المرجوة منها وجود إدارة جديدة تساند التطور والتغيير وتدعم الأساليب الادارية الحديثة، إلى جانب ذلك يجب على الإداريين التخلص من الاجراءات البيروقراطية والروتينية المعيقة لكل تطور كما تحتاج الادارة الالكترونية أيضا تطوير وتبسيط الاجراءات وخطوات العمل مما يخفف الاعباء الادارية ".[2]

الفرع السادس: المتطلبات التشريعية والقانونية

تحتاج الدول والمؤسسات المعاصرة التي ترغب في نجاح التحول الرقمي لإعادة النظر في مناخها التشريعي والتحول نحو العمل بتشريعات جديدة تتلائم مع طبعة هذه الأعمال والمعاملات الإلكترونية وخصائصها وسماتها الأساسية. وفي هذا الصدد فإن هذا الأمر يتطلب ضرورة إصدار التشريعات الضرورية أو تعديل التشريعات الحالية وتحديثها. وحتى تضمن الجهات القائمة على وضع التشريعات والأنظمة والقوانين الخاصة

[1] – صفاء فتوح جمعة ،**مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية دار الفكر والقانون**، المنصورة مصر ،2014، ص32.

[2] –ناصرعويدعطيةالعقابي، تحليل متطلبات الادارة الالكترونية، **مجلة دراسات محاسبة ومالية**، جامعة بغداد، العراق،2015، ص71

بالتحول الرقمي فعالية هده التشريعات والأنظمة، ودقتها في ضبط الأداء النظامي القانوني للتعاملات الإلكترونية".[1]

الفرع السابع: المتطلبات الأمنية

يقصد بأمن المعلومات الإلكتروني ضمان بقاء المعلومات الخاصة بالجهة أو المؤسسة أو المنظمة التي تدار إلكترونيا في مأمن من الوصول إليها والتلاعب بها، والأمر نفسه ينطبق على المؤسسة نفسها، والعاملين فاها، وأجهزة الحاسوب المستخدمة، ووسائط التخزين التي تحوي أسرار المؤسسة وبياناتها، وذلك بتأمين أكثر من وسيلة حماية، كالبرامج المضادة للقرصنة لضمان سلامة المعلومات التي تعد أغلى ما تملكه المؤسسة.[2]

المطلب الثاني: خطوات التحول الرقمي

يمثل التحول الرقمي رحلة فريدة من نوعها لكل دولة ولكل مؤسسة وتتم تحديد هذه الخطوات من خلال ثقافة القوى العاملة ومرونتها ومدى استعداد كل دولة لهذا التحول الرقمي ولتجسيد عملية التحول الرقمي في الإدارات العمومية فإنه يمر بعدة خطوات:

[1] – بوزكري جيلالي، الادارة الإلكترونية في المؤسسة الجزائرية واقع وأفاق، **أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، تخصص ادارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر** ،2016، ص90

[2] – حسين محمد الحسن، **مرجع سابق**، ، ص158.

الفرع الأول: تحول الرؤية

إن التحول الرقمي يتطلب رؤية واضحة لنقطة انطلاق نحو هذا التحول ،إذ يتعلق الأمر بإعادة التفكير في المنهج وكيف يمكن للتكنولوجيا الجديدة أن تساعد على تحقيقه، وفي هذا الصدد نجد الجزائر أطلقت مشروع الجزائر الالكترونية 2013،الذي أعلنت فيه الجزائر عن رؤيتها للتحول الرقمي ،تجسدت رؤيتها في البداية إلى تطوير الخدمات الحكومية، من خلال عصرنة مختلف القطاعات ،ومؤخرا أصدرت مجموعة من القوانين التي تعزز هذا التحول كقانون التجارة الإلكترونية والقانون المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعية في مجال المعالجة الالية للمعطيات.

الفرع الثاني: اعتماد ثقافة التغيير

يقصد بها تحويل الهيكل التنظيمي، من التسلسل الهرمي التقليدي إلى فرق أصغر، تكون مخولة لاتخاذ القرارات، حيث يمكن ترجمة التعاون بين موظفي التطوير والتكنولوجيا للمعلومات والوحدات الاستراتيجية إلى خدمات محسنة، ومن ثم يعتبر التحول الرقمي في ثقافة المؤسسة وبيئة العمل في المرحلة الأولى من التحول كخطوة إيجابية تساهم في تنفيذ ونجاح التحول الرقمي.[1]

الفرع الثالث: العامل البشري يحدد الفرق

تعتبر نظم المعلومات عاملا للتمسك والانتشار لهذه الثقافة الرقمية وباعتبارها بناء اجتماعي فان الثقافة تؤثر على الأفراد ومستوى أدائهم وابتكاراتهم، كما نرى ان المنظمات ذات الثقافة المؤسسية أكثر كفاءة نسبيا من غيرها، خاصة في هذا التحول

[1] – جميلة سلايمي، يوسف بوشي التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر ،**مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد02، الجزائر،2019، ص953.

وعليه فإن العامل البشري عنصر مهم في عملية التحول الرقمي ،ورفع معدل الذكاء الرقمي للمؤسسة ،لذا يجب على القائمين بالإدارة تمكين الموظفين في تطوير مهاراتهم ، فنقص الكفاءات والقدرات المتمكنة ،يعد من العوائق التي تحول دون تنفيذ ناجح لبرنامج التحول وتحقيق الأهداف المرجوة".[1]

الفرع الرابع: المؤسسة العضوية بدلا من التسلسل الهرمي

من حيث أساليب التشغيل توجد إمكانيات غير عادية، مع التطور الميسر للاستقلالية على مستوى الجهات الفاعلة، وترغب في العمل أكثر من المشاريع العضوية من المؤسسات الهرمية، وبهذا فإن فكرة التسلسل الهرمي تعد بمثابة الروتين المعوق لعملية التحول الرقمي، خاصة انها تؤدي صعوبة لتطبيق فكرة روح الفريق الواحد.

الفرع الخامس: الإدارة بالمعنى والقيم

يتطلب تعقيد المنظمات نماذج تنظيمية جديدة وقادة جدد لاسيما في أوقات الأزمات وفي مواجهة متطلبات الإنتاج المفرط ومتطلبات الأداء على جميع المستويات، ومن ثم لم تعد الهياكل الهرمية من الأعلى إلى الأسفل قادرة على تحديد وتنفيذ استراتيجية ناجعة، وتبرز أهمية الإدارة بالقيم في مجال التحول الرقمي في انها تهتم بتوظيف الطاقة الكاملة في العامل البشري، للوصول إلى درجة عالية من جودة الأداء، والتي أسسها العلم مما يؤدي الى تقليل الفساد كالاختلاس والرشوة والمحسوبية.[2]

[1] – جلال عبد النور، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار النشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص15

[2] – جميلة سلايمي، يوسف بوشي، **مرجع سابق**، ص953

الفرع السادس: تتبع عملية التقدم

إن عملية التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية والإدارات العمومية تتم عبر خطوات عامة مقترحة للاستراتيجيات خاصة بمشروع التحول، يمكن الاعتماد عليها والاسترشاد بها وبهذا يعتبر التحول الرقمي مشروع ضخم يجذب معظم المؤسسات الحكومية في دول العالم، فإذا تم وفق خطوات صحيحة ومدروسة سيؤدي حتما إلى نجاحه.[1] والشكل المبين أدناه يبين خطوات التحول الرقمي:

الشكل رقم 01: يبين أهم مرحل التحول الرقمي

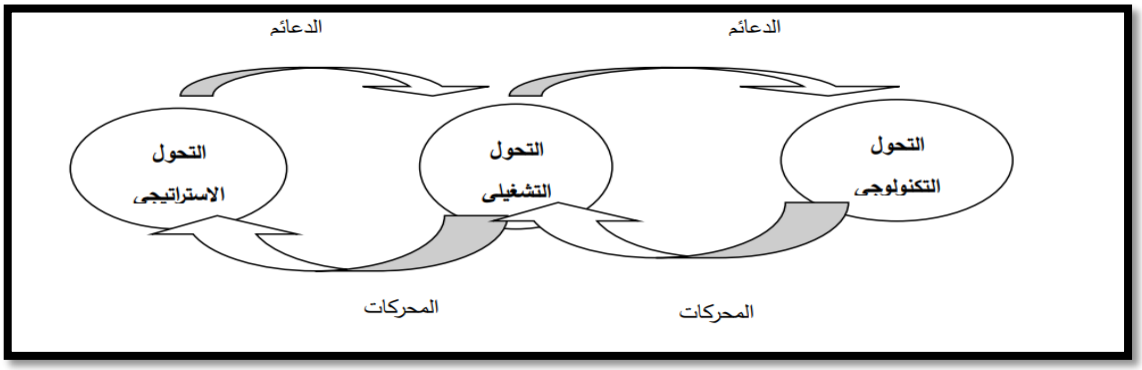

المصدر: عفيف هناء وخلوفي وهيبة، الإتجاه نحول التحول الرقمي، حتمية أو خيار، **مجلة افتصاد المال والأعمال**، العدد الأول، المجلد 6، 2022، ص 280

[1] – نفس المرجع السابق، ص954

المطلب الثالث: نماذج التحول الرقمي

تشير أدبيات الإدارة إلى تعدد نماذج التحول من المنظمة التقليدية إلى المنظمة الرقمية، وفيما يلي توضيح لأهم النماذج المطبقة للتحويل الرقمي للمنظمات[1]:

1. **النموذج الفني** :يتم من خلاله تحويل المنظمات التقليدية إلى منظمات رقمية باستخدام بحوث العمليات وعلوم الحاسب وعلم الإدارة دون التركيز على الجوانب السلوكية للمنظمة، ويؤدي ذلك ورفض التطبيقات الالكترونية في اتخاذ القرارات.
2. **النموذج السلوكي** :يركز على المتغيرات السلوكية (الفردية والجماعية والتنظيمية والبيئية) بدرجة أكبر من المتغيرات الفنية وخاصة في تطوير البرمجيات، ومن ثم تقل أهمية الأمثلة في النماذج في اتخاذ القرارات رقميا.
3. **النموذج الفني الاجتماعي** :يهتم بالتفاعل بين المتغيرات الفنية (الحاسبات والبرامج) والمتغيرات السلوكية والتنظيمية عند تنفيذ عمليات التحويل.
4. **نموذج الشراكة في المعلومات:** يعتمد التحول الرقمي على الاشتراك في أحد شبكات المعلومات المحلية أو الدولية لفترة لحين إتمام التحول، أو الاعتماد على أحد شركات المعلومات في توفير الخدمة بالشراكة.
5. **نموذج تحليل القوى التنافسية:** يعتمد على بناء نظم معلومات لدعم التحليل الرباعي، الذي يسعى إلى تعظيم نقاط القوة التنظيمية وتقليل نقاط الضعف، وذلك للسيطرة على الفرص البيئية ومواجهة التحديات العالمية والمحلية، ويعتمد هذا النموذج على التخطيط الاستراتيجي للمنظمة وبناء نظم معلومات متكاملة ومساندة لذلك.
6. **نموذج إدارة الأصول الرقمية** :يعتمد على مجموعة من شركات المعلومات والاتصالات بدلا من شركة واحدة في إدارة الملفات الرقمية (التخزين، الدخول للمعلومات، التصفح، تبادل المعلومات واسترجاعها.)

[1] – أسامة عبد السلام علي، التحول الرقمي بالجامعات المصرية، دراسة تحليلية، **مجلة كلية التربية**، المجلد 16 ، العدد 39 ، جامعة شمس، كلية التربية، . مصر، 2013 ، ص ص 735 – 737

كما ان هناك نماذج أخرة يمكن حصرها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: يبين نماذج التحول الرقمي

النموذج	يعتمد على
النموذج السلوكي	المتغيرات السلوكية الفردية – الجماعية – التنظيمية البيئية.
نموذج التحول الاستراتيجي	التخطيط الاستراتيجي و اعتبار تكنولوجيا المعلومات ميزة تنافسية.
نموذج التطوير التنظيمي	التحول العضوي للمؤسسة من خلال التعلم التدريب والتحويلي.
النموذج المثالي	البحث عن حلول مثالية و على عمليات المحاكاة قبل التنفيذ الفعلي
نموذج التحويل المتكامل	فلسفة التحول المتكامل لجميع الادارات والمستويات التنظيمية
نموذج التحول الاستئجاري	شركات الحاسبات والبرمجيات في ادارة منظومة الاتصالات الجامعية

المصدر: زيدان أمال ، التحول الرقمي بمؤسسات التعليم الجامعي، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد 75، مصر ، أفريل 2021. ص 474.

المبحث الثالث: الأساس القانوني والتشريعي للتحول الرقمي

لقد جسد المشرع الجزائري بنية قانونية تجسد مشروع التحول الرقمي من خلال إصدار عدة نصوص قانونية تدعم فيه هذه العملية وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث على الأسس القانونية والتشريعية للتحول الرقمي في الجزائر وكذا البيئة التشريعية لسياسات الدفاع الوطني " الامن السيبراني" من خلال المطالب الاتية:

المطلب الاول: البيئة القانونية للتحول الرقمي في الجزائر

سيتم التطرق إلى تعديل النصوص القانونية كمرحلة أولى ثم إلى إصدار القوانين الخاصة بالتحول الرقمي كمرحلة ثانية من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: تعديل النصوص القانونية التقليدية كمرحلة أولية

أولا: تعديل القانون المدني

عرف القانون المدني تعديلا مس كل من الإثبات والتوقيع الإلكتروني 05-10 تعديلا على القانون المدني 75-58 المؤرخ في 1975/09/26 ونظم جانب من التحولات الإلكترونية حيث أصبح للكتابة في الشكل الإلكتروني مكانا ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري طبقا للنص المادة 323 مكرر1" يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق، شرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها، وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تتضمن سلامتها"[1]

ثانيا: تعديل القانون التجاري

أشار المشرع الجزائري الى الدفع الإلكتروني في القانون 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005 [2]، وأضاف الفقرة الثالثة في المادة 414 في الوفاء بالسفتجة حيث نص على أنه".... يمكن أن يتم التقديم أيضا بأي وسيلة و تبادل إلكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما"، كما أضاف المشرع بموجب نفس القانون في الباب الرابع المعنون بعض وسائل الدفع في الفصل الثالث منه الذي يتضمن بطاقات الدفع و السحب وذلك في المادة 543 مكرر23، ومن أهم مظاهر الوفاء الإلكتروني التحويل الإلكتروني والشيك الإلكتروني وبطاقات الدفع الإلكتروني والبطاقات الذكية.

---

[1] – القانون 05-10 المعدل والمتمم للأمر 75-58 المتضمن القانون المدني المؤرخ في 20 جولية 2005، الجريدة الرسمية العدد 44.

[1]– القانون 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005، الأمر المعدل والمتمم للأمر 75-59 المرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية العدد 11.

ثالثا: تعديل منظومة قانون الصفقات العمومية

أخذ المشرع الجزائري في الحسبان ظهور العقود الإلكترونية والدور البارز الذي يمكن أن تحققه ،حيث نص في قانون الصفقات العمومية 247/15 المؤرخ في 2015/09/16[1] على التبادل الالكتروني فنصت المادة 203"تؤسس بوابة الكترونية للصفقات العمومية وكيفية تسييرها بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية والوزارة المكلفة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال...."كما نصت المادة 204 على "تضع المصالح المتعاقدة وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المرشحين للصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية...."،وتم تحديد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفية تسييرها وطريقة تبادل المعلومات إلكترونيا بين المتعاملين الاقتصادين والمصالح المتعاقدة بموجب القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013.[2]

الفرع الثاني: إصدار نصوص قانونية خاصة كمرحلة ثانية

تم استحداث قانون التوقيع والتصديق الالكترونيين وقانون التجارة وقانون عصرنة العدالة وهذا ما سيتم دراسته من خلال النقاط الاتية:

[1] – مرسوم رئاسي رقم 15–247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام، الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 2015 في الجريدة الرسمية العدد 50.

[2] – قرار مؤرخ في 17 نوفمبر 2013 يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية. الصادر بتاريخ 09 أفري 2014 في الجريدة الرسمية العدد 21 صفحة 27–28–29–30

أولا: قانون التوقيع والتصديق الإلكترونيين

استحدث المشرع الجزائري قانون التوقيع والتصديق الإلكترونيين بموجب القانون 04/15 المؤرخ في 02/01/ "2015[1] ، هذا القانون يهدف إلى وضع إطار قانوني قصد التكفل بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والتقنية ولم يكتف بالقواعد العامة المعروفة في المسؤولية وإنما نظم أحكام مسؤولية مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني وصاحب شهادة التصديق بنصوص خاصة خالف فيها القواعد والاحكام العامة، وهي قواعد حديثة حيث انها ترتبط بالتوقيع الإلكتروني وبالكتابة الإلكترونية سواء فيما تعلق بشروط قيام المسؤولية أو الإعفاء منها.

ثانيا: قانون التجارة الإلكترونية

دخل قانون التجارة الإلكترونية حيز التنفيذ بموجب القانون 05/18 المؤرخ في 2018/05/10[2] الذي نظم عملية التجارة الإلكترونية بعد أن كانت بدون تنظيم قانوني ،فقد قيد القانون في مواده محل التجارة ووضع مجموعة من الممنوعات من التعامل في التجارة الإلكترونية بشكل قطعي نظرا لطبيعة المجتمع فهي قاعدة من النظام العام لا يجوز مخالفتها ويتعلق الأمر بلعب القمار، المشروبات الكحولية، المنتوجات الصيدلانية والمنتوجات التي تمس بحقوق الملكية الفكرية او الصناعية وكل سلعة محضورة بموجب التشريع المعمول به، كل سلعة أو خدمة تستوجب إعداد عقد رسمي ،العتاد والمنتجات الحساسة المحددة عن

[1] – قانون 15–04 المؤرخ في 01 فيفري 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني، الصادر بتاريخ 10 فيفري 2015 في الجريدة الرسمية العدد 06.

[2] – قانون 18–05 المؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الصادر بتاريخ 16 ماي 2018 في الجريدة الرسمية ال عدد28

طريق التنظيم المعمول به ،وكل المنتجات أو خدمات التي من شانها المساس بمصالح الدفاع الوطني والنظام العام والامن العمومي، كما تطرق هذا القانون إلى تعريف المستهلك الإلكتروني من خلال المادة 06 من قانون التجارة الإلكترونية "كل شخص طبيعي أو معنوي يقتضي بعوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الإلكترونية من المورد الالكتروني بغرض الاستخدام النهائي.

ثالثا: قانون عصرنة العدالة

إن اتجاه المشرع الجزائري نحو إصلاح قطاع العدالة وتحسين أدائه عن طريق إصدار قوانين تتيح للمؤسسات القضائية استعمال التكنولوجية الرقمية الحديثة، حيث أصد القانون 03/15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة[1] والذي أقر في أحكامه استعمال عدة تقنيات إلكترونية في قطاع العدالة على غرار التصديق الإلكتروني والمحادثات المرئية عن بعد في التقاضي طبقا للأمر 04/20 المؤرخ في 30 أوت 2020 في نص المادة 441 مكرر2 [2] . وجاءت هذه القوانين تكريسا لعملية إمضاء الجزائر على عدة اتفاقيات دولية تسمح لها باستعمال هذه الطريقة،إظافة إلى كونها تقنية تحل الكثير من الإشكالات الإجرائية التي كانت تواجه قطاع العدالة لاسيما في مرحلتي التحقيق الجزائي والمحاكمة الجزائية، وتتسم بسرعة الإجراءات وتخفيض النفقات .

[1] – قانون 15–03 المؤرخ في 01 فيفري 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، الصادر بتاريخ 10 فيفري 2015 في الجريدة الرسمية العدد 06.

[2] – الامر 20–04 المؤرخ في 30أوت 2020، المعدل والمتمم للأمر 66–155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الصادر بتاريخ 31 أوت 2020، الجريدة الرسمية عدد51.

المطلب الثاني: سياسات الدفاع الوطني " الأمن السيبراني"

أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير في مجال التكنولوجيا الاتصال والانظمة المعلوماتية في العصر الحديث الى حدوث ثورة عالمية رقمية، ومع هذا الانتشار الواسع للتقنيات الرقمية ونتيجة اساءة استخدام هذه التكنولوجيا، تطورت التهديدات الأمنية التي تواجه الدول والمجتمع الدولي ،وظهرت تهديدات جديدة عابرة للحدود موازية للثورة الرقمية، كالتهديدات السيبرانية، والإرهاب السيبراني والتي أصبحت تهدد الامن القومي للدول ،مما استوجب معه التصدي لهذه التهديدات السيبرانية التي تشكل تحد للدول من اجل دعم وحماية أمنها السيبراني .

وفي هذا الإطار، تسعى الجزائر كغيرها من بلدان العالم الى المتوقع ضمن الفضاء السيبراني وذلك عبر مواجهة هذه التهديدات الامنية بمستوياتها المتعددة وبمظاهرها المتجددة، ومحاولة تجاوز التحديات سواء على الصعيد التقني أو التشريعي.

الفرع الأول: تعديل النصوص القانونية الموجودة

أولا: تعديل قانون العقوبات

1. تعديل 2004:

استحدث المشرع قسم في قانون العقوبات بعد تعديله بالقانون رقم 04-15 المؤرخ في 2004/12/10 في القسم السابع مكرر المعنون ب «المساس بأنظمة المعالجة الالية للمعطيات " من المادة 394 مكرر إلى غاية المادة 394 مكرر7 وهي:

1.1: نصت المادة 394 مكرر وقررت له عقوبة من 03 أشهر إلى سنة وغرامة خمسين ألف دج إلى عشرة ألاف دينار جزائري لكل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل جزء أو كل من منظومة المعالجة المعلوماتية، وتضاعف العقوبة إذا ترتب حذف او تغيير

للمعطيات المنظومة والعقوبة من 06 أشهر إلى سنتين وغرامة من خمسين ألف إلى خمسة عشرة ألف.

2.1: نصت عليه المادة 394 مكرر1 وهي الحبس من 06 أشهر إلى 03 سنوات وغرامة مالية 500.000 دج الى 2.000.000 دج لكل من أدخل بطريق الغش معطيات في نظام المعالجة الالية أو ازال أو عدل بطريقة الغش المعطيات التي يتضمنها.

3.1: نصت عليه المادة 394 مكرر2 وهي الحبس من شهرين الى 03 سنوات وبغرامة من 1.000.000 دج الى 5.000.000 دج كل من يقوم عمدا بما يأتي:

- تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الإتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.
- حيازة أو إنشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كان المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

كما أقرت عقوبة تكميلية الى جانب العقوبة الاصلية في نص المادة 394 مكرر3 أين ضاعف العقوبة المقررة سالفا إذا استهدف الدفاع الوطني أو الهيئات والمؤسسات الخاضعة للقانون العام.

الى جانب النص على المصادرة وإغلاق المواقع الإلكترونية التي تكون محل لجريمة من الجرائم المعاقب عليها في هذا القسم مع الاحتفاظ بحقوق الغير حسن النية، علاوة على إغلاق المحل أو مكان الاستغلال إذا كانت الجريمة قد ارتكبها بعلم مالكها وذلك في المادة 394 مكرر6.

2. تعديل 2020:

إن انتشار الاشاعات التضليلية على المواقع الإلكترونية الماسة بمؤسسات الدولة أو التي تتسبب في تهويل الرأي العام ،مما دفع المشرع الجزائري الى تعديل العقوبات بموجب القانون 06/20 المتضمن تعديل قانون العقوبات[1] ،حيث استحدث وتمم المشرع لمواجهة الجرائم المستحدثة في الحجر الصحي بسبب أزمة كورونا في الفصل السادس مكرر معنون ب: نشر وترويج الأخبار أو أنباء تمس بالنظام والأمن العموميين من خلال المادة 196 مكرر والذي جرم من خلالها كل نشر أو ترويج عمدي ،بأي وسيلة كانت أخبار أو أنباء كاذبة يكون الغرض من ورائها المساس بالسلامة والأمن العمومين والنظام العام في الدولة.

وتكون العقوبة بين الحبس من سنة(1) إلى ثلاث (03) سنوات وغرامة مالية من 100.000 دج إلى 300.000 دج وتضاعف العقوبة في حالة العود.

"وقد سجلت مصالح الامن الوطني المختصة في مكافحة الجرائم المعلوماتية وفرقها العملياتية التابعة لمصالح الشرطة القضائية خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي الى غاية 31 أكتوبر 2023، 3325 قضية راح ضحيتها 2315 وتورط فيها 4138 مشتبها فيهم بالمقابل سجلت مصالح الدرك الوطني ارتفاعا في عدد الجرائم الالكترونية خلال سنة 2023 حيث تجاوز عدد القضايا ب 4500 قضية مقارنة ب سنة2022.

إن السبب الرئيسي في هذه الجرائم هو سوء استخدام التكنولوجيا، سواء كانت برامج أو أجهزة رقمية، حيث شملت الجرائم المالية والاقتصادية، خاصة العابرة للحدود وتلك المستحدثة، إلى جانب الابتزاز، التهديد والتشهير السيبراني، اختراق مواقع مؤسسات

[1] – قانون 20–06 المؤرخ في 28 أفري 2020، المتضمن تعديل قانون العقوبات، الصادرة بتاريخ في 29 أفري 2020 في الجريدة الرسمية عدد 55.

وشركات عمومية وخاصة، وكذا المساس بالحريات الشخصية والحياة الخاصة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، كما شملت ايضا نشر المعلومات الزائفة والمضللة والقرصنة والتحرش الالكتروني والنصب والاحتيال إلى جانب بيع السلع غير المرخصة عبر الانترنت والاعتداء على حقوق الملكية،وقد أظهرت تحليل معطيات الجرائم المسجلة ان القذف والسب والتشهير والتهديد عبر الفضاء الافتراضي هي أكثر الجرائم المسجلة ،تليها جرائم بيع السلع غير المرخصة عبر الانترنت ،ثم تأتي الجرائم ضد الامن العمومي ،والافعال الماسة بالحياة الخاصة و إفشاء الاسرار ،ثم الابتزاز والنصب والاحتيال والاستغلال الجنسي والافعال المخالفة للآداب العامة وبعدها اختراق مواقع المؤسسات والشركات العمومية والخاصة ،كما ان 65% من الجرائم المرتكبة تمت عن طريق "الفايسبوك" وتعرض من خلالها عدد من الاشخاص من اطارات ومسؤولين في الدولة إلى الابتزاز والتهديد".[1]

الفرع الثاني: إصدار نصوص قانونية جديدة

لقد نظم المشرع الجزائري قانون الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال 2009 وكذا حماية المعطيات الشخصية لسنة 2018 بعدة أحكام، وهذا ما سيتم التطرق إليه في بعض من النقاط الاتية:

أولا: قانون الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال 2009

مواكبة للتطورات التي عرفتها الجزائر في مجال تطور التقنية والتكنولوجيا، باشر المشرع الجزائري اجراءات جديدة تضمنت إصدار القانون 09-04 المتضمن القواعد الخاصة

[1] – 60% من الجرائم والابتزاز والتهديد والتشهير ارتكبت عبر مواقع التواصل،02/08/، أنظر:
https://www.echoroukonline.com .14:30 تاريخ الزيارة 2024/04/07 على الساعة

للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها[1]، مع مراعاة الاحكام القانونية التي تضمن سرية المراسلات والاتصالات وضع هذا القانون ترتيبات تقنية لمراقبة الاتصالات الالكترونية وتجميع وتسجيل محتواها في حينها والقيام بإجراءات التفتيش والحجز داخل منظومة معلوماتية، وينص القانون في شقه المتعلق بمراقبة الاتصالات الالكترونية على الحالات التي تسمح باللجوء الى المراقبة الالكترونية،كما تطرق إلى الاجراءات المتعلقة بالتفتيش المنظومات المعلوماتية وقد وضع قواعد الوقاية والكشف عن الجرائم المعلوماتية ومكافحتها .

ثانيا: قانون حماية المعطيات الشخصية2018

أصدرت الجزائر القانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[2]، من أجل سد فراغ تشريعي كبير في الجزائر يضفي الحماية القانونية اللازمة للحياة الشخصية للأفراد ومنها المعطيات ذات الطابع الشخصي ،ولقد جاء في إطار الأحكام العامة للقانون 18-07 أن الهدف منه هو تحديد قواعد حماية الاشخاص الطبيعيين ذات الطابع الشخصي في إطار احترام الكرامة الانسانية والحياة الخاصة والحريات العامة و ألا تمس بحقوق الاشخاص وشرفهم وسمعتهم وهذا تماشيا مع مبادئ الدستور الجزائري الذي يكرس مبدأ احترام القانون،وبموجب هذا النص

[1] – قانون 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، الصادرة بتاريخ 16 أوت 2009 في الجريدة الرسمية عدد47.

[2] – القانون 18-07، المؤرخ في 10 جولية 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادرة بتاريخ 10 جولية، الجريدة الرسمية عدد 34.

يتم إنشاء سجل وطني لحماية هذه المعطيات يمسك من طرف هيئة مختصة تقيد فيه الملفات التي تكون السلطات العمومية أو الخواص مسؤولين عن معالجتها.

ثالثا: قانون حماية الوثائق الإدارية 21-09

بالرجوع إلى الأمر 21-09 المؤرخ في 2021/06/08 المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الادارية [1]حماية جزائية لسرية الوثائق الادارية ،"من خلال تجريم الأفعال التي تشكل اعتداء على سرية الوثائق وتقرير عقوبات جزائية لها ويتدخل هذا القانون لفرض حمايته على هذه السرية ، كلما اكتسى الفعل ثوب الجريمة وذلك من خلال تقريره جملة من الأحكام لحماية سرية الوثائق من أي اعتداء ب يهدف إلى النيل من حرمتها أو استغلالها في غير المقاصد ظل التطور التكنولوجي من جهة و ما أنتجته أزمة كورونا من تجاوزات لاسيما في ظل الاستغلال المفرط لوسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة"[2].

[1] – الأمر 21-09 المؤرخ في 2021/06/28 يتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية، الصادرة بتاريخ 09 جولية 2021، جريدة الرسمية عدد45.

[2] – عمارة مسعودة، ناصرية حنان، دراسة كفنولوجية تطبيقية وتشريعية للتحول الرقمي في الجزائر، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجل د07، العدد 02(2022).

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الاطار الايتيمولوجي للتحول الرقمي ،بداية بتحديد المفهوم ،حيث لاحظنا مدى ارتباط مفهوم التحول الرقمي بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ،واستعمال التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات العمومية في الإدارات العمومية ،كما تطرقنا إلى أهميته من خلال الارتقاء بمستوى الخدمة العمومية ورفع الغبن على المواطن وتقليل التكلفة وبعدها عرجنا إلى أهداف التحول الرقمي ،ثم انتقلنا إلى المبحث الثاني وتطرقنا فيه إلى متطلبات وخطوات التحول الرقمي ،فركزنا على المتطلبات التقنية والمادية ،والإرادة السياسية و تأهيل العنصر البشري ،اما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه الأساس القانوني والتشريعي للتحول الرقمي في الجزائر من خلال التركيز على البيئة القانونية للتحول الرقمي في الجزائر سياسة الدفاع الوطني (الامن السيبراني)من أجل مواجهة التهديدات والاحتراقات الالكترونية.

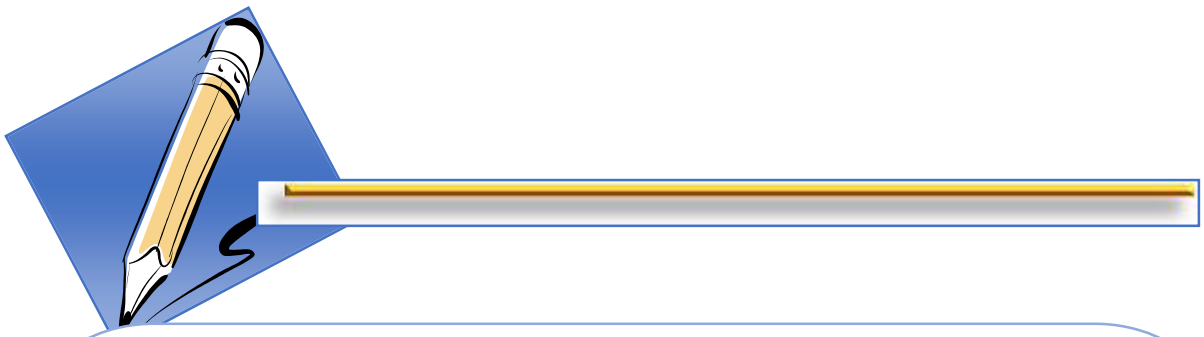

الفصل الثاني

التحول الرقمي في الإدارة العامة الجزائرية حتمية ما بعد البيروقراطية أم خيار استراتيجي في عصر الرقمنة

الفصل الثاني: التحول الرقمي في الإدارة العامة الجزائرية حتمية ما بعد البيروقراطية أم خيار استراتيجي في عصر الرقمنة

مقدمة:

حظي مفهوم التحول الرقمي في الجزائر، في السنوات الأخيرة بأهمية كبيرة، كما أصبح أمرا ضروريا وربما حتميا بشكل متزايد للعديد من المنظمات في مختلف دول العالم التي تسعى إلى البقاء وتحقيق مزايا تنافسية في الادارات العامة الرقمية. وقد وصف هذا العقد بأنه العصر الرقمي بحيث أصبحت الرقمنة استراتيجية ضرورية في الإدارات العمومية وإدارة المؤسسات وليس مسالة فنية وفقا للعديد من الدراسات، تبنتها الحكومة الجزائرية للتوجه للتحول إلى مجتمع وإدارة ومواطن رقمي، وقامت بتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وتحقيق الشمول المالي كأحد الدعائم لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية.

أصبح التحول الرقمي في الجزائر الى حتمية تسعى إلى تطوير وتحسين خدمات إداراتها والتوجه نحو الإصلاح الإداري الرقمي من خلال إدارة إلكترونية حديثة في عصر الذكاء الاصطناعي. والتحول الرقمي لا يعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المنظمة بل هو برنامج كامل يغطي الجوانب الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية"[1].

[1] – حرفوش مداني، **التحول الرقمي حتمية ما بعد البيروقراطية أم خيار استراتيجي في عصر الرقمنة**، حوليات جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، المجلد 37، العدد 02، سنة 2023، ص 493.

المبحث الأول: التحول الرقمي كاستراتيجية في الجزائر

رغم وضعها لسياسة خاصة بتطوير قطاع الاتصالات سنة 2000، هدفها توفير مناخ قانوني مؤسساتي، يسمح بترقية المنافسة والولوج إلى مختلف خدمات الاتصال إلا أن الجزائر لم تكن لديها استراتيجية واضحة تسمح بتوفير بنية رقمية مناسبة للتحول الرقمي إلا أن سنة 2008 تمت بلورة استراتيجية سميت الجزائر الإلكترونية 2013"[1] ،والتي مازالت في تطور الى غاية يومنا هذا.

المطلب الاول: مشروع الجزائر الإلكتروني 2008-2013:

"يعتبر مشروع الجزائر الإلكتروني من المشاريع الكبرى التي أطلقتها وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال ابتداء من سنة2008 والذي شاركت فيه العديد من الاطراف من مؤسسات وإدارات عمومية ومتعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، الجامعات ومراكز البحث، الجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيا الاعلام والاتصال ،حيث تم طرح الافكار ومناقشتها لمدة 06 اشهر وكانت الحصيلة 13 محورا تحدد الاهداف المزمن إنجازها الى غاية 2013"[2] والذي يهدف الى تحقيق الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد

[1] – سلمى بشاري، **تطوير الرقمنة في الجزائر ألية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19)**، LES CAHIERS DU CREAD، ال عدد03، المجلد 36، 2020، ص587.

[2] – مسيرو سيد أحمد، سعيدي خديجة، مشروع الجزائر الالكترونية واقع وتحديات، **مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد الرابع، ص278.

الرقمي في أفاق 2013 والوصول الى تحقيق رقم أعمال 08 مليار دولار من خلال التبادلات التجارية.

تضمن هذا المشروع مجموعة من المحاور والاهداف المسطرة وبرامج التنفيذ.

الفرع الأول: محاور مشروع الجزائر الالكترونية

محاور مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013 ثلاثة عشر محورا هي على التوالي:

- تسريع استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الادارات العمومية
- تسريع استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الشركات
- تطوير آليات وحوافز تسمح باستفادة المواطنين من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الاعلام والاتصال
- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي
- تعزيز البنية الاساسية للاتصالات ذات الدفع السريع والفائق السرعة
- تطوير الكفاءات البشرية
- تدعيم البحث – التطوير والابتكار
- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني في مجال الاعلام والاتصال
- تطوير التعاون الدولي
- آليات التقييم والمتابعة
- إجراءات تنظيمية
- الموارد المالية

الفرع الثاني: أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية

سطرت الدولة الجزائرية مشروعا لتجسيد الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي الذي يهدف الى تحقيق جودة الخدمات من خلال تهيئة الأرضية المناسبة التي تتبنى هذا المشروع الموسوم بـ: مشروع الجزائر الإلكترونية ومن أهم أهداف هذا المشروع[1] :

- عصرنة الإدارة من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.
- تقريب الإدارة من المواطن عن طريق تطوير الخدمات الالكترونية
- تطوير الكفاءات البشرية في مجال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وقد اقتنعت الجزائر بأهمية المورد البشري الكفؤ والتكوين باعتمادها مشروع التعليم الالكتروني الموجه لإدراج تعليم التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في جميع الأطوار، بالإضافة إلى إنشاء مدرستين للإعلام الآلي والاتصالات وإصلاح البرامج البيداغوجية الجامعية في الإعلام الآلي والاتصالات، وكذا إنشاء الأقطاب التكنولوجية والتي تعتبر مفتاح الانتقال نحو اقتصاد المعرفة.
- وعلى المستوى المحلي ركز برنامج الجزائر الالكترونية على عصرنة أشكال الحكم المحلي لتحسين ظروف حياة المواطنين، وذلك عن طريق إلزامية ديمومة الخدمة العمومية، مع ضمان النجاعة والجودة في الخدمة المقدمة، والتركيز على مفهوم الخدمة الجوارية.

[1]– قورين حاج قويدر،بن يوسف أحمد،تقسيم مسار التحول الرقمي نحو الحكومة الإلكترونية بالجزائر في ظل تجارب عربية وعالمية،**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** ،جامعة باتنة 1،المجلد20،العدد(01)،جوان 2019،ص 216.

- ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، وأن تكون متاحة للجميع، وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي تسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق أو معلومات.
- التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية.
- مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمة كذلك في تجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة لتحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.

- حماية مجتمعنا وبلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا تزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تسطير الأعمال التالية على المستوى المحلي يجب :

- توفير الموارد الموجهة نحو تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على المستويين المركزي والمحلي. تدعيم قدرات الشبكة الوطنية للاتصالات بين مختلف الهيئات المحلية والمركزية تحديث البنية التحتية للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على المستوى المحلي.
- تطوير أنظمة المعلومات وتطبيقات التسيير الآلي للجماعات المحلية. توحيد وتعميم وتوزيع تطبيقات معلوماتية من نفس الصفة على كل المستويات المحلية.
- تأمين الأنظمة المعلوماتية والخدمات المقدمة.

- تكوين الموظفين على استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال. تطوير العمل بالبريد الالكتروني في الجماعات المحلي، مواقع الويب المحلية والشبكة الداخلية لقطاع الجماعات المحلية.
- تحسين إجراءات معالجة المعلومة لتحسين الخدمة المقدمة وتسهيل الحصول على مختلف الوثائق.

الفرع الثالث: برامج تنفيذ مشروع الجزائر الالكترونية

تضمن تنفيذ مشروع الجزائر الالكترونية البرامج الاساسية التالية:

- **برنامج تطوير التشريعات:** والذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية وتطوير التشريعات.
- **برنامج تطوير البنية المالية:** يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات المالية لتصبح أكثر مرونة.
- **برنامج التطوير الاداري والتنفيذي:** ويشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية.
- **برنامج التطوير الفني:** يعتمد هذا البرنامج على استخدام التكنولوجية الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع.
- **برنامج تنمية الكوادر البشرية:** وذلك من خلال العمل على تطوير فكرة القيادات الحكومية، بما يتلائم مع مفهوم الحكومة الإلكترونية.
- **برنامج الإعلام والنوعية:** من خلال إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية".[1]

[1] – فرطا فتيحة، عصرنة الادارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطن، **مجلة الاقتصاد الجديدة**، العدد 15 المجلد 02-2016، ص 317.

المطلب الثاني: مشروع الجزائر الإلكتروني 2013-2018:

"على الرغم من حنكة استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 واشتمالها على برامج متكاملة من الناحية النظرية إلا أن هذا المشروع لم يكلل بالنجاح من الناحية العملية والأسباب في اعتقاد المختصين عديدة أبرزها البعد الزمني فعلى سبيل المثال حدد المشروع مدة سنتين 2010.2009 لإرساء البنية التحتية للحكومة الإلكترونية وهي مسألة كان من الصعب تحقيقها في ظل المعطيات التقنية، الاقتصادية ، الاجتماعية...التي كانت سائدة، ناهيك عن الفاصل الزمني المحدد بين هذه العملية وبين تحقيق مختلف برامج المشروع التي تتطلب مرحلة تحضيرية خصوصا في ظل ضعف الاستجابة المجتمعية آنذاك لهذا التحوّل"[1].

"ففي ظل الغموض الذي اكتنف عملية الانتقال الإلكتروني خاصة وأن السلطة العليا لم تصرح بنهاية أجال استراتيجية الجزائر الإلكترونية خلال سنة 2013 ، ولا عن وضع خطة واستراتيجية جديدة لبناء جزائر إلكترونية، صرح الأمين العام لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، السيد محمد بعيط، أن نسبة تقدم أشغال استراتيجية الجزائر الإلكترونية تجاوزت نسبة 55 بالمئة، مضيفا أن الحكومة قررت تمديد مشروع الجزائر الإلكترونية إلى نهاية 2018، أي مدة خمس سنوات إضافية، حيث لن يتم اختتام تنفيذ استراتيجية الجزائر الإلكترونية خلال سنة 2013 وإنما سيتواصل تجسيد المشروع سنوات أخرى"[2]

[1] – كوثر منسل، تفعيل دور الإدارة الالكترونية في الجزائر (نحو بروز قانون للاداه الإلكترونية)، **أطروحة دكتوراه جامعة 08 ماي 1945 قالمة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون عام**، سنة 2023، ص56.

[2] – منير بوراس، التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين واقع التطبيق والرغبة في التطوير، **أطروحة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري**، سنة2022، ص175.

وفي إطار مواصلة تنفيذ مشروع الجزائرالالكترونية، اتخذت الجزائر العديد من المبادرات في اتجاه التحول الرقمي وذلك بإدخال العديد من القطاعات ضمن هذا المشروع على غرار البريد والمواصلات وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع العدالة وقطاع الداخلية والجماعات المحلية وذلك من أجل عصرنة الإدارة باعتبارها عصب الدولة ووظيفتها الأساسية وذات علاقة بمصالح المواطنين.

فقد "تبنت وزارة الداخلية والجماعات المحاية جملة من الإصلاحات والإجراءات التي من شأنها تسريع تطبيقات تقنية تكنولوجيا الاعلام والاتصال على مستوى هذا الجزء الحساس من البنية التنظيمية للإدارة الحكومية ذات الصلة المباشرة بحياة المواطنين" الخدمات المقدمة للمواطنين وذلك في إطار مخطط عمل الحكومة لسنة 2015" [1]من خلال:

الفرع الأول: رقمنه مصالح الحالة المدنية

شكل مسعى رقمنه مصالح الحالة المدنية وإنشاء السجل الوطني الالي للحالة المدنية أولوية لدى القطاع، ويتكون السجل من تجميع قاعدة معطيات لـ .1541 بلدية فضلا عن البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية وهو الاجراء المكون من:

- السماح لمختلف الإدارات المرخصة الوصول بصفة مباشرة إلى قاعدة المعطيات.
- تمكين المواطنين من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة ألية من أي بلدية إدارية عبر الوطن.
- بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومترين

[1] – رقام توفيق، فائزة عدمان، الإدارة الالكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى قطاع الداخلية والجماعات المحلية، **المجلة الدولية للأداء الاقتصادي**، المجلد(02)، العدد(01)، سنة2020، ص152.

- قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالوضع التدريجي لنظام وطني للتعريف المؤمن يرتكز على (إطلاق بطاقة التعريف البيومترية –إطلاق جواز السفر البيومتري)
- الموقع الإلكتروني الذي يقدم خدمة التسجيل لموسم الحج لسنة 2016 مباشرة عبر الانترنت.

الفرع الثاني: إصلاح وعصرنة قطاع العدالة

يعتبر قطاع العدالة من أولى القطاعات التي تبنت مشروع الإدارة الإلكترونية ويدخل ذلك في إطار الخطة الوطنية لإصلاح قطاع العدالة والوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر سرعة وبأكثر فعالية من خلال العمل على تحسين الوصول إلى العدالة عبر الاستغلال التلقائي والمكتف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال بحيث تشير الوثيقة في هذا السياق إلى مباشرة برامج من أجل "شفافية تامة" على غرار تأمين عملية تسيير الملف القضائي وإنشاء قواعد بيانات مركزية و إرسال استدعاءات و بلاغات و كل المعلومات عبر الرسائل القصيرة، إضافة إلى تطوير عملية الاستماع إلى الأطراف المتنازعة عن بعد و الجلسات عبر الفيديو ونظام التسيير الآلي للمسار المهني للقضاة و كتاب الضبط. كما تجلت هذه العصرنة من خلال نظام التسيير الآلي للمسجونين وإنشاء مصلحة مركزية للبصمات الجينية إلى جانب إنشاء مركز لتشخيص شريحة التوقيع الالكتروني ومركز نجدة الأنظمة المعلوماتية بوزارة العدل ومصلحة مركزية للبصمات الجينية، والعمل بما يسمى بالسوار الإلكتروني كبديل عن الحبس المؤقت والعقوبات السالبة للحرية.[1]

[1] – أحمد بإيرانيات هدار، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، العدد(11)، سنة2019، ص136.

المطلب الثالث: مشروع الجزائر الإلكتروني 2018-2024:

كان للوضعية الناتجة عن الطوارئ الصحية بسبب أزمة كورونا ، حيث أظهر الفيروس الحاجة الملحة إلى اعتماد الرقمي في تقديم خدمات للمواطنين وبالتالي فتح المجال إلى تعزيز وتفعيل العمل بالرقمة من خلال بعث وإنعاش مشروع الجزائر الالكترونية حيث انتعشت التجارة الالكترونية والمعاملات والدفع الالكتروني وتجاوب المواطن والتاجر مع الآلية الرقمية وتم اقتحام المنصات والبوابات التجارية، و كان لانتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد (19)، والتزام المواطنين البيوت بفعل الحجر الصحي وسيلة حثيثة نحو البحث عن وسيلة للتسوق مع مراعاة إجراءات الحجر ، هذا ما أدى إلى انتعاش عملية التحول الرقمي في الجزائر.

الفرع الأول: تطور استراتيجية مشروع الجزائر الالكترونية

أولا: في إطار تطوير الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، تم إنشاء الجهاز الوطني لأمن أنظمة المعلومات بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-2005 المؤرخ في 20 جانفي 2020، المُتضمن وضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، التي تمثل أداة الدولة في هذا المجـــال، فهي تشكل الإطار التنظيمي لإعداد الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية وتنسيق يضطلع المجلس، في إطار إعداد الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، بالمهام الآتية:

ثانيا: البت في عناصر الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية المقترحة من قبل الوكالة وتحديدها. دراسة التقارير المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، والموافقة عليها.

ثالثا: الموافقة على اتفاقيات التعاون والاعتراف المتبادل مع الهيئات الأجنبية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية. كما تتولى أيضا الموافقة على سياسة التصديق الإلكتروني للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني، الموافقة على تصنيف الأنظمة المعلوماتية واقتراح، عند الحاجة، تكييف الإطار الهيكلي أو التنظيمي لأمن الأنظمة المعلوماتية. في سياق ذي صلة، يبدي المجلس رأيا مطابقا في أي مشروع نص تشريعي أو تنظيمي مرتبط بأمن الأنظمة المعلوماتية.[1]

وفي جوان 2022، عرض وزير الرقمنة والإحصائيات على مجلس الحكومة الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي التي تأتي تماشيا مع الالتزام رقم 25 للسيد رئيس الجمهورية والذي يهدف إلى تحسين الربط البيني وتعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، لاسيما في إدارات الخدمة العمومية، وتحسين حكومة القطاع الاقتصادي.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد، إلى أن الإدارات قد طورت في مجال الخدمات الإلكترونية 454 خدمة عمومية تعد عملياتي بالفعل عبر الإنترنت، بالإضافة إلى 178 خدمة عمومية تجري عملية رقمنتها. وقد تم تحديد عناصر هذه الاستراتيجية بالتشاور مع المؤسسات والإدارات العمومية ومؤسسات التكوين والبحث والخبراء ومختلف المتعاملين الاقتصاديين والفاعلين الرقميين وكذا المؤسسات الناشئة، بهدف تحسين الحكومة العمومية من خلال رقمنه المرفق العام وتعزيز النظام البيئي لترقية الاقتصاد والمواطنة الرقمية، مع تبني مسعى شامل وجماعي وموحد.[2]

[1] – جنادي أوقاسي ، المساهمة في تعزيز السيادة الوطنية، **مجلة الجيش الوطني** العدد 726، جانفي 2024، ص41.

[2] –إ اجتماع الحكومة (دراسة ملف التطوير الرقمي في الجزائر)، نقلا عن :

وتتمحور هذه العناصر حول المجالات التالية

- **مشروع مركز البيانات الحكومي**
- **إنشاء هيئات التصديق الإلكتروني**
- **تطوير شبكة النقل الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية**
- **الرهانات ذات الطابع الأمني المرتبطة بالرقمة**
- **النظام البيئي الرقمي في الجزائر**

الفرع الثاني: إنشاء هيئات ومؤسسات خاصة للتحول الرقمي

تسعى الجزائر جاهدة لتعزيز قدراتها في هذا المجال من خلال مبادرات واستراتيجيات شاملة، من بين هذه الجهود، تأتي فكرة إنشاء المحافظة السامية للرقمنة كمؤسسة عليا تهدف إلى قيادة وإدارة التحول الرقمي على مستوى وطني، إلى جانب هذه المحافظة، تبرز أهمية إنشاء هيئات ومؤسسات أخرى مثل المدرسة الوطنية للذكاء الاصطناعي، التي ستعمل على تطوير الكفاءات المحلية في مجال الذكاء الاصطناعي، وتعزيز البحث والتطوير في هذا القطاع الحيوي، هذه المؤسسات، إلى جانب دعم البنية التحتية الرقمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ستساهم في وضع الجزائر على خارطة الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا الرقمية، وتحقيق التنمية المستدامة والابتكار في مختلف القطاعات.

https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/10494

بتاريخ 2022/06/29، أطلع عليه بتاريخ :2024/04/27 على الساعة 22:30

أولا: إنشاء مدرسة وطنية لذكاء الاصطناعي

تم انشاؤها بموجب مرسوم رئاسي 21-323 المؤرخ 22 أوت 2021 يتضمن إنشاء مدرسة وطنية عليا للذكاء الاصطناعي"[1]، والتي تعد "قطب امتياز للتكوين العالي تضمن تكوين عالي التأهيل لفائدة مختلف قطاعات النشاط ما يبرز الأهمية التي توليها الدولة للتخصصات التقنية من أجل تنمية القطاعين الاقتصادي والتقني باستغلال تكنولوجيا المستقبل، الى جانب معهد نوميديا لتكنولوجيا أول جامعة لتكنولوجيا تم اعتمادها من وزارة التعليم العالي تمثل تجربة أولى من نوعها.

ثانيا: إنشاء المحافظة السامية للرقمنة:

انشئت المحافظة السامية للرقمنة بقرار من رئيس الجمهورية الذي أصدر المرسوم الرئاسي رقم 23-314 بتاريخ 6 سبتمبر 2023 المتعلق بإنشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها"[2] يكمن الهدف الأساسي من استحداث المحافظة السامية للرقمنة في وضع هيئة عليا جديدة مكلفة بقيادة ومتابعة وتقييم مشاريع الرقمنة في مختلف القطاعات، وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية المبادر بها

وقد أوكلت عدة مهام للمحافظة السامية للرقمنة لاسيما:

1. إعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي بالتشاور مع القطاعات المعنية وإعداد مخطط عمل من أجل تنفيذها ومتابعتها.

[1] – مرسوم رئاسي رقم 21-323 المؤرخ في 22اوت 2021، المتعلق بإنشاء مدرسة وطنية عليا للذكاء الاصطناعي، جريدة رسمية رقم 65، بتاريخ 26أوت2021.ص19.

[2] – مرسوم رئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 06 سبتمبر 2023، المتضمن إنشاء محافظة سامية للرقمة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها جريدة رسمية عدد59، بتاريخ 10 سبتمبر 2023، ص9

2. السهر على تطابق المخططات القطاعية للرقمنة مع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وتقييم إنجازات مختلف القطاعات واقتراح الحلول البديلة المناسبة، وفقا لمؤشرات الأداء، مع السهر على ضمان مطابقة الاستراتيجية الوطنية مع متطلبات أمن أنظمة المعلومات بالتنسيق مع الأطراف المعنية.
3. تحديد المشاريع ذات الأولوية والاستثمارات الاستراتيجية وسبل تعبئة الموارد البشرية والمادية اللازمة مع اقتراح الوسائل القانونية والتنظيمية والحلول التقنية قصد ضمان النجاعة والتطور المستمر لمحاور التحول الرقمي، واقتراح كل الإجراءات الكفيلة بتعزيز السيادة الرقمية وتنمية الناتج الداخلي الخام.
4. دراسة البرامج القطاعية في مجال الرقمنة وتقييم سبل تجسيدها.
5. التنسيق والتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة بمجال الرقمنة.

المطلب الرابع: مشاريع التحول الرقمي في الجزائر

بعد أن تبنت الحكومة الجزائرية استراتيجية التحول الرقمي تماشيا ومواكبتا للتحول العالمي نحو التحول الرقمي بعد أن كان خيار استراتيجيا ليصبح حتمية، لذلك باشرت هذا التحول ليشـمل عدة قطاعات منها الإدارة العمومية سـواء كانت محلية أو مركزية، كذلك مراكز التعليم العالي، ونقصد بها الجامعات، وغيرها من القطاعات العمومية لذلك ومن أهم هذه المشاريع التي أولت الحكومة الجزائرية اهتماما خاصا بها هي كالتالي:

الفرع الأول: مشروع البلدية الإلكترونية

بالنظر إلى أهمية الخدمات التي تقدمها البلديات كوحدات إدارية أساسية للمواطنين، فإن وزارة الداخلية والجماعات المحلية تولي اهتماماً خاصـاً لتحديث الإدارة المحلية من خلال مشـروع البلدية الإلكترونية. يهدف هذا المشـروع إلى تحقيق أداء متميز يلبي تطلعات

المواطنين المتطلعين للخدمات العامة، وخاصـــة فيما يتعلق بالحالة المدنية والوثائق الرسمية الأخرى. كما يركز المشروع على تجميع المعلومات والبيانات في منصة إلكترونية لمتابعة تطبيق المفهوم الحديث للإدارة الإلكترونية والتخلي عن الإجراءات الإدارية التقليدية.

أولا: تعريف البلدية

عرفت المادة الأولى من القانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 يناير 2011، الذي يتعلق بالبلدية، على أنها: " البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب قانون[1]"

تأكد كل الدساتير والقوانين الجزائرية بأن البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية للدولة، وهذا يعني أن البلدية هي الوحدة الترابية الأساسية التي يُشكل منها إقليم الدولة، بجانب الولاية التي تُعتبر أيضًا جماعة إقليمية للدولة. وتُميز البلدية عن الولاية سمة الجماعة القاعدية، وهي الخاصية التي تبرز مبدأ تقريب الإدارة من المواطن. فالبلدية تُعتبر الوحدة الإدارية الأســـاســـية والأقرب للمواطن، مما يعزز مبدأ تفاعل الإدارة مع احتياجات المواطنين.

ثانيا: التعريف بمشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر

أعلنت الدولة مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 باعتباره أرضية التحول الرقمي للاستغناء عن النمط التقليدي في تســيير مختلف القطاعات من بينها الإدارة المحلية نظرًا لحجم

[1]– قانون رقم 11– 10 مــؤرخ في 20 رجب عام 1432 الوافق 22 يونيو سنة 2011 يتعلـ يتعلق بالبلدي،الجريدة الرسمية رقم 37.

الخدمات التي تقدمها وعلاقتها مع المؤسسات والهيئات العمومية، مما يتطلب استخدام تكنولوجيا المعلوماتية من أجل عصرنة نشاط البلدية في إطار عملية إصلاح هياكل الجماعات المحلية ضمن مشروع البلدية الإلكترونية.

"شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطلاق مشروع "الشباك الإلكتروني" أو " البلدية الإلكترونية، صفر ورق" عبر ثلاث بلديات نموذجية بالعاصمة بهدف القضاء على الوثائق الكلاسيكية وتعويضها بالوثائق البيومترية.

وتمت العملية بحضور وزير الداخلية نور الدين بدوي خلال زيارة قادته لمركز البيومتري بباب الزوار، والذي أشار إلى أن هذه الإجراءات جاءت للتخفيف من ثقل الملفات الإدارية وتفادي العديد من الأخطاء ،و أوضح أن "البلدية المستقبلية التي يرجوها المواطن الجزائري هي التي تعتمد على وسائل التكنولوجية والتقنية الحديثة للقضاء على كل ما هو ورقي وبيروقراطي وكثرة التنقل والمحسوبية وإضفاء الشفافية أكثر وشملت العملية في المرحلة الأولى بلديات الدار البيضاء وبابا حسن والجزائر الوسطى ومن المقرر أن يتم تعميم المشروع على جميع بلديات العاصمة قبل 15 ديسمبر المقبل على أن تعمم لاحقا إلى جميع بلديات الوطن ابتداء من العام المقبل حسب ما أوضح مدير السندات والوثائق المؤمنة بوزارة الداخلية حسان بوعلام ."[1]

[1] الإذاعة الجزائرية، إطلاق مشروع "الشباك الإلكتروني" العاصمة، نقلا عن:
https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20171114/125865.html ، تاريخ النشر: 4/11/20172024/04/26: تاريخ الاطلاع

ثالثا: نماذج تطبيق البلدية الإلكترونية في الخدمة العمومية

1-رقمنه سجلات الحالة المدنية:

"بهدف تمكين المواطن من الحصول على وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية ودون التقيد ببلدية مقر الميلاد أو الإقامة إلى جانب توفير أرضية إلكترونية للمعطيات كأداة ربط بين مختلف المؤسسات والهيئات، تضمن القانون رقم: 14/08 المؤرخ في: 09 أوت 2014 المعدل لقانون الحالة المدنية [1] استحداث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية سجل وطني آلي للحالة المدنية، يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية، كما يربط هذا السجل بالمؤسسات العمومية الأخرى المعنية لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل .

وطبقا للمادة 25 مكرر 1 من القانون رقم: 18/04 فإن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية يحتوي بواسطة وسيلة رقمية على الوثائق التالية: عقود الميلاد عقود الزواج وعقود، الوفيات وكذا التعديلات والإغفال والسجلات أو التصحيحات التي يتم تدوينها، مع الإشارة إلى أن وثيقة الحالة المدنية المرسلة بالطريقة الإلكترونية تتمتع بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية،

[1] قانون رقم14-08 مؤرخ في سنة 2014، يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية رقم 49الصادرة في 20أوت 2014.

التي أعدت وفق قواعد السلامة والأمن المنصوص عليها في التشريع المعمول به"[1]

وقد تم استحداث مكاتب جديد على مستوى مصالح الحالة المدنية بالبلديات تحت مسمى مكتب رقمنه وثائق الحالة المدنية، ويقوم موظفو هذه المكاتب برقمة كل الوثائق التي يتم تقييدها بسجلات الحالة المدنية ك شهادات الميلاد للمولودين الجدد أو شهادات الوفاة بصفة دورية وإدخالها بالشبكة الوطنية.

2-بطاقة التعريف الوطنية البيومترية: لقد جاء مشروع بطاقة التعريف الوطنية البيومترية مؤخرا لمدة تزيد عن8 سنوات من إطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية، وذلك لعدة عوامل من اهمها عدم توفر بنى قاعدية هيكلية، عدم استكمال رقمنه سجلات الحالة المدنية، البيروقراطية، وأهمها الإرادة السياسية.

بطاقة التعريف هي عبارة عن وثيقة هوية فردية تثبت هوية صاحبها، تم استحداثها بموجب المرسوم 16-67-وتسلم لكل مواطن جزائري بدون شرط السن تحدد صلاحيتها بعشر سنوات (10) للأشخاص البالغين وخمس (05) سنوات للأشخاص الذين يقل سنهم عن تسعة عشر سنة وتكون من نوع بيو متري الكتروني، ويتم تسليمها مرفقة برمز سري في ظرف مغلق يوضع تحت

[1] د تبينه حكيم، تطبيقات مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر – قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية-،**مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر،المجلد الخامس –العدد الثالث ـ السنة سبتمبر 2020 ،ص 540

مسؤولية صاحب البطاقة أو وليه الشرعي ويستعمل من أجل الولوج إلى الخدمات الالكترونية [1] والتي حددت لها الوزارة النموذج التالي[2]:

3-جواز السفر البيومتري: جواز السفر البيومتري الجزائري هو نوع من أنواع جوازات السفر التي تحتوي على تقنيات البصمات الحيوية والمعلومات الشخصية الأساسية للمسافر. يتضمن جواز السفر البيومتري معلومات مثل اسم المسافر وتاريخ الميلاد والجنس والصورة الشخصية، بالإضافة إلى بيانات البصمات الحيوية التي تستخدم للتحقق من هوية صاحب الجواز.

وقد قيد المشرع الجزائري تمكين أي مواطن من السفر إلى الخارج بإلزامية أن يكون حاملاً لأحد سندات السفر التي حددها القانون رقم: 14/03 المؤرخ في:

[1] المرسوم الرئاسي رقم 17-143 مؤرخ في 18 أبريل سنة 2017، حدد يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها، الجريدة الرسمية العدد 25، الصادرة بتاريخ في 19 أفري 2017.

[2]- قرار مؤرخ في 19 جويلية 2010،يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومترين و كيفيات معالجته،الجريدة الرسمية العدد45 الصادرة بتاريخ 08 أوت 2010.

24 فيفري2014 [1]، والتي هي من نوع بيومتري أو قابلة للقراءة الآلية، على أن تتولى المصالح الإدارية المختصة إعدادها وتسليمها، وحدد قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية المؤرخ في: 26 ديسمبر 2011 المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الإلكتروني، حيث طبقا للمادة الثانية والثالثة (02و03) منه يضم جواز السفر شريحة إلكترونية من دون صلة تحتوي على الشهادات الإلكترونية للدولة الجزائرية وعلى معلومات الحالة المدنية لصاحب الطلب ومعلوماته البيومترية الرقمية من ضمنها صورته الشمسية وتوقيعه وبصماته[2].

يمكن للمواطن الجزائري تقديم طلب الحصول على جواز السفر البيومتري من خلال البلدية أو الدائرة الإدارية في نفس الولاية، أو عن طريق القنصلية إذا كانوا مقيمين في الخارج. يمكن للمواطنين سحب نموذج طلب جواز السفر البيومتري من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية عبر الإنترنت دون الحاجة للتنقل إلى مكتب السلطة الإدارية. بعد تقديم الطلب، يتلقى المواطن رسالة نصية تدعوه لاستلام جواز السفر البيومتري شخصيًا. تتيح هذه الإجراءات التحول إلى الإدارة الإلكترونية، وتسهل الإجراءات للمواطنين وتمكنهم من الحصول على خدماتهم بسهولة أكبر.

[1] –قانون رقم 14 –03 مؤرخ في 24 فبراير سنة ،2014 يتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة في 23 مارس 2014

[2] –قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية المؤرخ في: 26 ديسمبر 2011 المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الإلكتروني أنضر المادة 02 و03.

الفرع الثاني: مشروع المدينة الذكية

(مشروع بلديتك للمدينة الذكية بلديات الجزائر العاصمة نموذجا)

"بلديتيك هي عبارة عن شركة استثمار وبنية تحتية رقمية حديثة تعمل على توفير خدمات تكنولوجية تسمح للمواطنين بالاستفادة من خدمات البلدية بطرق ناجعة وفعالة. يعد مشروع المدينة الذكية «بلديتيك» محور تعاون رئيسي بين القطاعين العام والخاص لتقديم حديقة تقنية من المعلومات والأدوات للمواطنين الجزائريين، والتي من شأنها أن تدفع إلى مزيد من الابتكار وتحسين الخدمات في ولاية الجزائر ومختلف بلدياتها

تتعاون المدينة الذكية «بلديتيك» مع الهيئات المحلية، والجهات المنظمة لقطاع الخدمات على غرار ولاية الجزائر وبلدية الجزائر ومختلف مديريات وزارة الداخلية والجماعات المحلية، لتطوير مجتمع تكنولوجي وتعزيز رؤية مشتركة نحو تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المدينة الذكية بلديتك هي مشروع تنمية حضري يهدف إلى تحسين حياة المواطنين الجزائريين وتقليل تكاليف المدن على أهم الموارد وهي المياه والطاقة والنقل الحضري وتحسين إدارة جميع هذه الموارد بشكل عام يعتمد مشروع بلديتيك على أسس وقواعد علمية في بناء مجموعة من الحلول الرقمية والتكنولوجية. تقوم هذه الأسس على إجراء دراسات خاصة بعينة السكان المستهدفين من خلال استخدام الطرق الصحيحة

للوصـــول إلـــى نتـــائج فعالـــة وملموســـة علـــى أرض الواقـــع مـــع اســـتعمال الأدوات الرقمية الصحيحة[1]"

[1] المشروع الوطني للمدينة الذكية بلديتيك، https://baladiya.tech/index.php/about-us، 26-04-2024

ملاحظة: تم نسخ الصور البيانية من الموقع الرسمي لمشروع المدينة الذكية (2024/04/26) https://baladiya.tech

الفرع الثالث: مشروع الجامعة الافتراضية في الجزائر

في ظل التطورات السريعة التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا والتعليم، ومع التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، أصبح التعليم الافتراضي حلاً حيوياً لضمان استمرارية العملية التعليمية. في الجزائر، تجسد هذا التحول في مشروع الجامعة الافتراضية، الذي يهدف إلى تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي وتوسيع نطاق الوصول إليه، خاصة في المناطق النائية. هذا المشروع لم يكن وليد اللحظة بل جاء نتيجة حتمية لتزايد الطلب على

التعليم العالي في مجتمع شاب ومتنامٍ، بالإضافة إلى الضرورة الملحة التي فرضتها الجائحة، مما دفع البلاد إلى تسريع وتيرة الرقمنة واعتماد التعليم عن بعد كخيار استراتيجي ومستدام

أولا: تعريف الجامعة الافتراضية

" يستخدم مصطلح الجامعة الافتراضية University Virtualللإشارة إلى أي تنظيم للتعليم العالي يقدم من خلال تكنولوجيات الاتصال الحديثة وبخاصة الكمبيوتر والانترنت، دون أن يحتاج الدارسون إلى الانتظام في أي مكان. وبذلك فالجامعة الافتراضية هي تخليص الطالب من حواجز المكان والزمان، حيث يكون التواصل والتعلم بها من خلال التقنيات التكنولوجية المختلفة ومن أبرزها الانترنت، باستخدام الشبكة لتوصيل البرامج والمقررات التعليمية والبحثية والتي بدورها تتسم بالكثرة والتنوع والجودة العالية دون الحاجة للتواجد داخل أسوار الجامعة، وتوصيل الخدمات التعليمية إلى الجمهور المستهدف في مكانه وكما يريده. فالملاحظ مما تقدم ان التعلم والمحتوى التعليمي لم يتغيرا بل الشيء المتغير هو الطريقة والتقنية المعتمدة في عملية التعليم مع زوال الظروف الفيزيقية للمكان الموحد."[1]

[1] د. زرفة بولقواس، سامية منزر، سميرو مشري، التعليم الإلكتروني والجامعة الافتراضية في الجزائر واقع وأفاق، **المجلة العربية للأهداب والدراسات الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر، المجلد 2، العدد 6، فيفري 2019، ص 166

ثانيا: التعريف بمشروع الجامعة لافتراضية في الجزائر

وهو عبارة عن مخطط يهدف إلى تحقيق مجموعة من الهداف خلال ثلاث مراحل «يهدف مخطط التعليم الإلكتروني والجامعة الافتراضية في الجزائر إلى تحقيق ثلاث مجموعات من الأهداف وفق ثلاث مراحل، وهي:

المرحلة الأولى: تهدف إلى استعمال التكنولوجيا كالمحاضرات المرئية، بصورة أخص لامتصاص الأعداد المتزايدة للمتعلمين، مع تحسين مستوى التعليم والتكوين وسيكون هذا على المدى القصير.

المرحلة الثانية: يتم فيها اعتماد التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة خاصة "الوأب"، قصد تحقيق ضمان النوعية على المدى المتوسط.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التكامل، ويصادَق من خلالها على نظام التعليم عن بُعد ويتم نشره بواسطة قناة المعرفة، التي يتعدى مجال استعمالها والاستفادة منها بأكثر من النطاق الجامعي، إذ تستهدف جمهورا واسعا من المتعلمين من أشخاص يريدون توسيع معارفهم وآخرين يحتاجون إلى معلومات متخصِّصة، وحتى المرضى من نزلاء المستشفيات والموجودون في فترة النقاهة، وغيرهم من شرائح المجتمع الراغبة في الحصول على مكاسب معرفية أكثر.

ويرتكز التعليم عن بُعد حاليا على شبكة منصة للمحاضرات المرئية والتعليم الإلكتروني موزَّعة على غالبية مؤسسات التعليم العالي، والدخول إلى هذه الشبكة ممكنٌ عن طريق الشبكة الوطنية للبحث "ARN"، إذ ستكون 13 مؤسسة للتعليم العالي موقعاً للإرسال والاستقبال في آن واحد، في حين أن 64 مؤسسة أخرى ستكون موقعَ استقبال، وبهذا

سيغطي مشروع التعليم عن بُعد مؤسسات التعليم العالي الـ77 المنتشرة عبر التراب الوطني، منها جامعاتٌ ومراكز جامعية ومدارس عليا، في حين سيكون مركز البحث العلمي والتقني النقطة المركزية للمشروع."[1]

بالإضافة إلى ذلك، ستُبث المحاضرات المرئية من جامعات بن يوسف بن خدة وهواري بومدين في الجزائر العاصمة، وسعد دحلب وباجي مختار في عنابة، وقاصدي مرباح بورله، وعبد الرحمان ميرة في بجاية والحاج لخضر من باتنة ومنتوري بقسنطينة وفرحات عباس بسطيف وكذا جامعتي السانيان بوهران وأبو بكر بالقايد من تلمسان، إلى جانب مركز تطوير التقنيات المتقدّمة ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني.

المبحث الثاني: التحول الرقمي بالإدارة العامة في الجزائر كحتمية

التحول الرقمي في الإدارة العامة بالجزائر، يُعتبر ضرورة مع تطور التكنولوجيا الحديثة وتغير توقعات المواطنين من الخدمات الحكومية. يهدف التحول الرقمي إلى تحسين فعالية وكفاءة خدمات الحكومة، تسهيل الوصول إليها، وتعزيز الشفافية.

و بعد أن شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي بالإدارة العمومية بمختلف الإدارات للمرافق العمومية ،تعثر تجسيد هذا المشروع ،وتأخر تنفيذه لاصطدامه بمجموعة من العقبات التي كان الهدف من التحول الرقمي القضاء عليها لتصبح بدورها من أهم المعوقات ومن اهمها البيروقراطية السلبية و المركزية المركزة والتي تعتمد على القرارات الفردية في أعلى السلطة الهرمية ، والتي بدورها حالت دون اتخاذ أهم القرارة السياسية والاقتصادية في وقتها لتصبح

[1] هارون العشي، **التعليم الإلكتروني والجامعة الافتراضية في الجزائر الواقع والمأمول**، جريدة الشروق(2024/04/26)

دون جدو أو بدون اثر ملموس ، كما تضخمت النفقات العمومية على المرافق الإدارية والتي تعتبر قطاع مستهلك اكثر منه منتج باعتباره خدماتيا أكثر منه اقتصاديا.

كما ظهر بالعالم الظرف الطارئ الجديد متمثلا في جائحة كورونا (COVID-19) والذي كان نقطة تحول مركزية نحو التحول الرقمي ليصبح التحول الرقمي حتمية بعدما كان خيارا استراتيجيا، وهذا ما سنحاول طرحه في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: بيروقراطية الجهاز الإداري

البيروقراطية هي نظام إداري يُنظم المؤسسات والإدارات العامة وهي تعتمد على مجموعة من القواعد والإجراءات الرسمية لضمان الكفاءة والتنظيم. في البيروقراطية، يتم تقسيم العمل بشكل محدد، وتُنفذ العمليات وفقًا لسلسلة محددة من الخطوات، مع وجود تسلسل هرمي واضح للسلطة. البيروقراطية تهدف إلى توحيد طريقة تنفيذ العمل لضمان العدل والشفافية ولكنها قد تُعتبر أحيانًا بطيئة ومعقدة، خصوصًا في مواجهة متطلبات التغيير السريعة في العالم الحديث.

يعد نظام التسيير الإداري بالجزائر إحدى موروثات الحقبة الاستعمارية الفرنسية ونظرا للتراكمات الزمنية وسوء التسيير دون التحسين الدوري تحولت البيروقراطية من نظام إداري إلى بيروقراطية سلبية والبيروقراطية السلبية تشير إلى نمط من الإدارة يتسم بالتعقيد الزائد، والتكرار في الإجراءات، والتباطؤ في اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى عرقلة العملية الإدارية

وتعطيل الفعالية والكفاءة في العمل. تتسبب البيروقراطية السلبية في بطء التنفيذ وتضييع الوقت والموارد، مما يؤثر سلبًا على القدرة التنافسية والقدرة على التكيف مع التحديات الجديدة.

الفرع الأول: تعريف البيروقراطية السلبية

" عرف **هارولد لاسك** البيروقراطية في صورتها السلبية أو كما يصطلح عليها بالبيروقراطية الهجينة بالقول "يستعمل اصطلاح البيروقراطية في وصف نظام حكومي تكون الرقابة فيه متروكة كلية في يد طبقة الموظفين الرسميين الذين تحد سلطاتهم من حرية الأفراد العاديين، ومن خصائص هذا النظام الرغبة الشديدة في الالتجاء إلى التجارب وفي الحالات الحادة يتحول أعضاء المنظمة البيروقراطية إلى طائفة تتوارث الحكومة وتحتكرها من أجل مصلحتها الخاصة، ويتحول عملها إلى غاية في حد ذاتها".[1]

أولا: مظاهر وصور البيروقراطية السلبية

تعددت مظاهر وصور البيروقراطية التي يهدف التحول الرقمي في الجزائر متمثلا في مشروع الإدارة الإلكترونية إلى معالجتها ومن أبرزها:

[1] د. بهلول سمية، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق ،تخصص إدارة محلية،جامعة باتنة 1، الجزائر**، سنة 2018، ص122

1. التسيب الإداري:

وفي غياب تعريف عام وشامل ومتفق عليه يعرف التسيب الإداري بأنه "عدم التزام الموظف بأداء واجبات وظيفته بدقة وأمانة ومن دون أي مجهود مما يؤدي إلى تدني مهاراته الوظيفية وانخفاض مستويات الكفاءة لدى الإدارة التي تعجز بدورها عن تنفيذ السياسات العامة للدولة"[1]

2. سوء معاملة المرتفق:

كون المواطن (المرتفق) صورة نمطية عن المعاملة التي سيتلقاها من طرف الموظف القائم بشؤون المرفق العام فهو يعتقد مسبقا ان هذا الاخير لن يقوم بمعالجة معاملته الورقية في وقتها المطلوب وإنما سيقوم بتأخيرها دون سبب او بسبب (نقصد هنا طلب رشوة او عدم الرغبة في أداء واجبه) وهذا ما وتر العلاقة بين الطرفين وخلق جوا من انعدام الثقة بين المواطن والموظف العمومي، هذا التصور قد يأتي من تجارب سابقة أو من الصور الذهنية المجتمعية. التأخير في معالجة الطلبات، طلب الرشوة، وعدم الرغبة في أداء الواجبات المهنية هي سلوكيات تنافي معايير العمل العام الجاد وتقوض الثقة بين المواطنين والمؤسسات.

[1] أسماره نصير، **ظاهرة التسيب الإداري في الجزائر**، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر سنة 2005، ص 28

3. الوساطة والمحسوبية:

"تعتبر الوساطة من الظواهر التي تسود معظم المجتمعات إلا أنها تختلف من مجتمع إلى آخر وتعتبر المجتمعات النامية أكثر تأثرا بها وبممارستها أكثر من المجتمعات المتقدمة وتعرف بأنها "وسيلة أو أداة يستخدمها الأفراد للوصول إلى شخص يمتلك سلطة القرار لتحقيق مصلحة لشخص أو أكثر، وهي خارجة عن القنوات واللوائح التنظيمية الرسمية، وأحيانا ما تستخدم باسم عاطفة الخير وما يعرف بالشفقة والشفاعة في حين أن المحسوبية هي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جماعة أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة أو مؤسسة دون أي وجه استحقاق" وتعكس الوساطة والمحسوبية أسوأ أنواع التمييز والطبقية والعنصرية والانتهازية وتصل إلى التوسط الذي يكون غالبا بمقابل قصد بلوغ حق أو التجاوز على حقوق الآخرين وعلى حساب الخدمة العمومية."[1]

وإن ما تم ذكره يعد من أبرز صور ومظاهر البيروقراطية ولم يكن على سبيل الحصر.

المطلب الثاني: اختلال العلاقة بين المواطن والإدارة العمومية

يتضح أن أمراض البيروقراطية قد أثرت تأثيرا مباشرا في علاقة المواطن بالإدارات العمومية، فقد أظهرت الاستبيانات التي وزعت على وسائل الإعلام والإداريين والمواطنين، أن الأعمال البيروقراطية المعقدة في مضامينها تركت انطباعا سيئا لدى المواطنين، وأنها خلقت لديهم

[1] د. بهلول سمية، **المرجع السابق**، ص 123

شعورا من اللا أمن وفقدان الثقة"[1] وبالرغم من محاولة الإدارات العمومية التخفيف من الإجراءات الروتينية، بقي المرض متواجدا، إذ في بعض الأحيان نجد الموظف في الطبقة الوسطى أو السفلى من الإدارة وكذا بعض المديرين يبرزون صورة سيئة لدى المواطن، فكيف يمكن أن تعلم السلطة الإدارية العليا بذلك إذا منع أصحاب التظلمات من الدخول إلى صاحب السلطة الإدارية.

من جهة أخرى، فان علاقة الجهاز الإداري الجزائري مع المواطنين تتسم وفق التنظيم البيروقراطي بما يلي"[2]:

أولا: التحفظ

بمعنى أن تكون مسافة فاصلة بين الجهاز الإداري والمواطن لمنع أي تدخل في سير الأعمال الوظيفية الداخلية لتأمين حالة الاستقلال في عملية اتخاذ القرار وإصدار الأحكام دون تأثيرات خارجية طبقا لإجراءات قانونية محددة مسبقا بحيث يكون المواطن غير قادر على التدخل للتأثير في مضامين القرارات التي تخصه.

ثانيا: السرية والغموض

لكي يكون الجهاز الإداري في منأى عن النظر من خارجه إلى ما يدور في داخله، وبذلك يتخلص من الضغط الذي يمكن أن يتعرض له من الخارج.

[1] – –علي سعدان، **بيروقراطية الإدارة الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع Sed، الجزائر، 1981، ص50

[2] – أو بعيش هجيره " بيروقراطية الجهاز الإداري في الجزائر: دراسة في بنية المفهوم وواقع التطبيق "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، الجزائر، المجلد 06، العدد 01 2019، ص 3.

ثالثا: الهيمنة والخضوع

وهذا نتيجة منطقية لمبدأ التحفظ إذ يكرس الجهاز الإداري سلسلة من الأوامر تلزم المواطنين الخضوع لهذه السلطة الغامضة والمقتدرة دون التمكن من القيام بأي فعل مؤثر ضدها، وأن علاقة" الهيمنة الخضوع" تجد شرعيتها في النصوص القانونية.

إنه وفي ظل نفوذ البيروقراطية أصبح يغلب على جل الموظفين بالإدارات العمومية الجزائرية ما يمكن أن نسميه بالفساد الإداري الذي يعرف في هذه الحالة: "معاملة الموظف العام بعض طالبي الخدمة معاملة سيئة أو امتناعه عن الخدمة أصلا أو تغطرسه وتعجرفه في مواجهة أفراد الشعب ".

وهذه الاختلالات تدل على أن عملية اخذ المواطن بعين الاعتبار بقيت دون المستوى، فهذه العملية تشكل المحرك الرئيسي لتغيير ممارسات العمل لأنها قائمة على منطق النتائج والجودة، فقد كان من السهل معاينة أن الإدارة لم تشهد تحويل ثقافة الخدمة العمومية الحاضرة من مهامها، إلى مشروع حقيقي، على الرغم من أن الندرة المسجلة في الموارد من جهة وضغط المواطنين فيما يتعلق بالجودة وبتكاليف الخدمة وبالآجال المنتظرة من الإدارة من جهة أخرى، تودي إلى خلق الظروف للبحث عن الممارسات الجيدة"[1]

[1] –Ahmed Rahman، (la gestion du potentiel dans la conduite du changement: vers une organisation favorisant une GRH moderne et dynamique)، revue IDARA N°: 25، école nationale de l'administration ENA، Algérie, 2003، p 200.

المطلب الثالث: تضخم نفقات تسيير الإدارة العامة

باعتبار الإدارة العامة تسير مرفقا عاما والمتفق عليه بأن المرفق العمومي يقدم خدمة عامة وليس قطاعا ربحيا، مما أصبح تسيير هذه الإدارة يكلف الخزينة العمومية نفقات متزايدة مما استوجب إيجاد بديل وكان التحول الرقمي إحدى هاته البدائل التي تم اعتمادها من طرف الحكومة الجزائرية ترشيدا للنفقات وحفاظا على التوازنات المالية الداخلية.

الفرع الأول: ترشيد النفقات

"فلقد أدى تطور القطاعات، والأجهزة الإدارة العمومية إلى تخصيص جزء كبير من ميزانيات الدولة للإنفاق على هذه القطاعات، ضمانا لاستمرارية تطورها، وتحسينها من جهة، ومن جهة أخرى ضمانا لتمويل النشاطات، وأعمالها المختلفة، والتي نذكر منها:

- لقد اقتضت الأسباب الإدارية توظيف العديد من الموظفين الإداريين، والعاملين المهنيين، والعمال، والحراس، والسائقين، والخبراء، وغيرهم مما زاد من حجم النفقات العمومية.
- إن انخفاض الكفاءات الإنتاجية لموظفي الدولة، تضطرها إلى زيادة النفقات لتعويض هذا الانخفاض في شكل توظيف المزيد من العمال والموظفين، في شكل زيادة الخدمات المقدمة للمواطنين."[1]

[1] أبن موسى أم كلثوم، ا.عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، **مجلة إدارة الإعمال والدراسات الاقتصادية**، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد الرابع، ص 181.

الشكل الأول: منحنى تطور النفقات العامة و ميزانيتي التجهيز والتسيير من سنة 1980 إلى سنة2013.

الوحدة: 1000000 دينار جزائري.

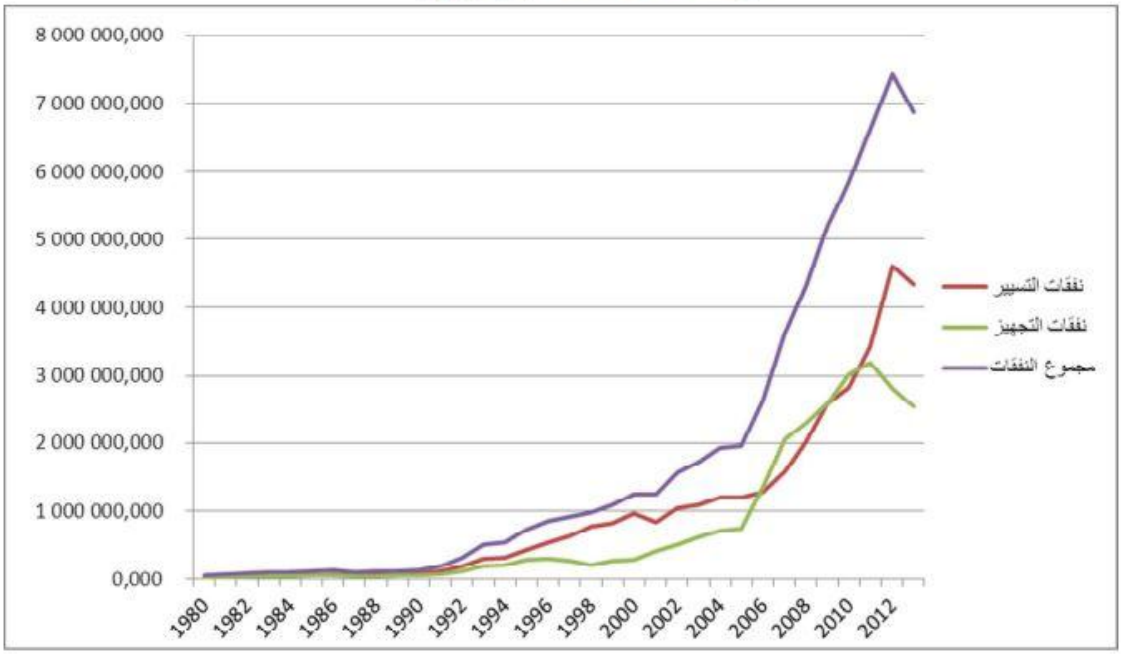

ومن خلال تحليل معطيات الشكل الاول يمكن ملاحظة ما يلي:

أولا: ارتفاع ميزانية التسيير

من سنة 2006 إلى غاية سنة 2009، ارتفعت الحصة المخصصة لنفقات التجهيز عن الحصة المخصصة لنفقات التسيير، مع استمرار ارتفاع الزيادة في مجموع الكلي للنفقات، وكانت زيادة كما يلي:

- نفقات التسيير بحوالي مرتين من سنة 2006 إلى سنة 2009.
- نفقات التجهيز بحوالي مرتين من سنة 2006 إلى سنة 2009.

المجموع الكلي للنفقات العمومية بحوالي مرتين من سنة 2006 إلى سنة2009.

"من سنة 2010 إلى غاية سنة 2013، نلاحظ تزايد في نفقات التسيير باستثناء سنة 2013 التي حدث فيها انخفاض طفيف مقارنة بالسنة الماضية، أما نفقات التجهيز فقد حدث فيها انخفاض باستثناء سنة 2011 لتي ارتفعت فيها الحصة المخصصة لها بالمقارنة مع سنة 2010، وأما فيما يخص مجموع النفقات فهي الأخرى عرفت تزايد باستثناء سنة 2013 التي انخفضت فيها بالمقارنة مع السنين الماضيتين (2011 و2012)"[1].

وعليه يمكن القول بأن التحول الرقمي يعتبر حلاً فعّالاً لترشيد النفقات وتحسين كفاءة الخدمات في الإدارة العامة. من خلال تبني التكنولوجيا الرقمية، يمكن للحكومات تحسين العمليات الإدارية، وتقليل التكاليف المتعلقة بالإدارة والتشغيل. على سبيل المثال، يمكن استخدام الحلول الرقمية لتحسين عمليات الإدارة والمراقبة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتقديم الخدمات عبر الإنترنت بطريقة أكثر كفاءة، من خلال الاستثمار في التحول الرقمي، يمكن للحكومات تحسين تجربة المواطنين وتقديم الخدمات بشكل أفضل وأسرع. كما يمكن أن يساهم التحول الرقمي في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين التواصل بين الحكومة والمواطنين.

كما تأكد بان مشروع التحول الرقمي أصبح حتمية يجب الوصول لها بالتأكد من تنفيذ المخططات والمشاريع المخصصة لرقمنه الإدارة العامة بالجزائر.

[1]– أبن موسى أم كلثوم وا.عيسى نبوية، **المرجع السابق**، ص 186.

المطلب الرابع: أزمة كورونا وانعكاساتها على التحول الرقمي في الجزائر

منذ ظهورها في بداية عام 2020، لم تكن جائحة كوفيد-19 مجرد اختبار لنظم الصحة العامة فحسب، بل كانت تحديًا شاملاً للبشرية بأسرها. مع انتشارها السريع، وتأثيراتها الوخيمة على الصحة والاقتصاد، أُجبرت الحكومات والمجتمعات على مواجهة تحديات لم تكن في الحسبان. تسببت الجائحة في تحولات جذرية في أساليب الحياة اليومية وطرق التفاعل الاجتماعي، وكشفت عن ضرورة التكنولوجيا والابتكار في مواجهة التحديات الصحية والاقتصادية. تاريخيًا، ستظل جائحة كورونا محط اهتمام ودراسة لعلماء الصحة والمجتمع بأسره، حيث تظهر قوة البشرية في التكيف والتعاون لتجاوز تحدياتها

توجهت الجزائر نحو التحول الرقمي كاستجابة لضرورة التكيف مع التحديات الجديدة بعد ظهور جائحة كوفيد-19، وفي ظل الظروف الصعبة التي فرضتها الجائحة على الاقتصاد الوطني والعالمي، أصبح من الضروري تسريع عملية الرقمنة في مختلف القطاعات الحكومية والاقتصادية. وبالفعل، قامت الحكومة بإطلاق خدمات عن بعد واستخدام منصات إلكترونية لتبسيط الإجراءات الإدارية وتفعيل التعليم عن بُعد، وذلك لتجنب التجمعات وانتشار الفيروس. كما أدركت الشركات ورواد الأعمال أهمية الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في استمرارية الأعمال وابتكار طرق جديدة لتقديم الخدمات. بالتالي، يعكس التحول الرقمي تفهم الجزائر لضرورة التكنولوجيا في تحقيق التنمية ومواجهة التحديات الراهنة بفعالية وفاعلية.

"التحدي الأساسي في ظل جائحة كورونا هو توفير الخدمات الحكومية في ظل الإغلاق الجزئي أو التام والتباعد الاجتماعي والجسدي، لاسيما في ظل إقفال معظم المرافق الحكومية، وخلال فترة انحسار تفشي الفيروس وإعادة عجلة الحياة إلى الإدارات العامة لابد من الآخذ بالاعتبار كيفية معالجة الاختلالات في سير عمل الإدارات العامة وإعادة النظر بطريقة توفير الخدمات وبالمسارات الإدارية المطلوبة، وبالإضافة إلى ذلك لا بد من العمل على تحقيق التوازن بين تقديم الخدمات بالطرق التقليدية وعبر المنصات الإلكترونية، إذ أن جائحة كورونا فرضت على الحكومات بتطوير أجهزتها الإدارية لتوفير الخدمات بوسائل رقمية، وبالتالي برزت الحاجة إلى مطورين للبرمجيات في الحكومات للقيام بتصميم تطبيقات وخدمات جديدة للمساعدة في مكافحة التأثيرات السلبية للجائحة على توفير الخدمات الحكومية".[1]

حيث سارعت الحومة الجزائرية في عملية رقمنه جميع أجهزتها الحكومية من خلال إطلاق خدمات عن بعد عبر منصات وبوابات إلكترونية، بهدف تقريب الإدارة من المواطنين وتفادي الاكتظاظ في المؤسسات العامة.

كما تم تنشيط التعليم عن بُعد للحد من انتشار الفيروس وتمكين المجتمع من تجاوز هذه المرحلة الصعبة بسهولة. تحولت الجائحة إلى دافع ومحرك لاعتماد التكنولوجيا الرقمية بمختلف برمجياتها وتطبيقاتها، حيث أصبحت الحل الوحيد

[1] علي سعدي عبد الزهرة جبير، التحول الرقمي في ظل جائحة كورونا ،**المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، جامعة النهرين بغداد، العراق، المجلد الخامس، العدد الأول، سنة 2021، ص 385.

والسبيل لممارسة الأنشطة وريادة الأعمال لمواجهة هذه الأزمة الظرفية والتكيف مع الوضع الوبائي.

المبحث الثالث:

التحول الرقمي للإدارة العامة في الجزائر بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل.

شهدت العالم تغيرات جذرية في مختلف القطاعات ، نتيجة العديد من الثورات الرقمية في مختلف المجالات و الجزائر كغيرها من الدول تواجه تحديات كبيرة من أجل تحقيق مشروع التحول الرقمي الذي يعتبر من مشاريع رئيس الجمهورية ،فالتحول الرقمي أهمية بالغة في الادارات العمومية ،لكونها وسيلة للحصول على المعرفة وايصال المعلومة لمختلف الجهات وتسهيل التواصل وتقصير المسافات واقتصاد الجهد والوقت وبالتالي أصبحت ضرورة نفسها بإلحاح ،ولقد تطرقنا في هذا المبحث الى التحديات التي تواجه الادارة في عملية التحول الرقمي كمبحث أول والرهانات التي سطرتها الدولة من أجل تحقيق هذا التحول كمباحث ثاني.

المطلب الأول: تحديات التحول الرقمي للإدارة العامة في الجزائر.

تواجه الادارة العامة في الجزائر في تطبيق التحول الرقمي الجزئي أو الكلي العديد من التحديات والعقبات التي تؤثر وقد تقلل من فعالية استخدامه، ومن أهم تلك التحديات:

الفرع الأول: تحديات التحول الرقمي في الجزائر

أولا: نقص الكفاءات داخل الادارات العامة القادرة على قيادة برامج التحول الرقمي والتغيير داخل المنظمة، وعدم التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة حيث تعمل كل جهة بمعزل عن الأخرى.

ثانيا: نقص الميزانيات المخصصة لهذه البرامج والتخوف من مخاطر أمن المعلومات كنتيجة لاستخدام مختلف الوسائط الرقمية والتقنية الحديثة، حيث أن أمن المعلومات يعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه نجاح تنفيذ التحول الرقمي.

ثالثا: تحديات العملية التنظيمية للإدارات العامة، ذكرت العديد من الدراسات أن التحول الرقمي يحتاج إلى إحداث تغييرات جوهرية في البنية التحتية في الهيكل التنظيمي والمسار والفلسفة التنظيمية للإدارات، فهناك حاجة ماسة إلى إعادة تنظيم هياكلها وتحديث إجراءات العمل بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتجددة.

رابعا: احتياجات العملاء المتغيرة وصعوبة اقناع العملاء بفوائد ومزايا التحول الرقمي من بين التحديات الكبيرة التي تواجهها المنظمات، يضاف لذلك خوف العملاء من فقدان السيطرة على المعلومات عن طريق انتهاكات الخصوصية والاعتبارات الأمنية، كما أن مدى القرب من العملاء ووجود علاقات قوية معهم تدعم التحول الرقمي.[1]

الفرع الثاني: تقسيم التحديات حسب كل اختصاص

كما يمكن تقسيم هذه التحديات إلى:

أولا: التحديات التقنية والتكنولوجية

المتمثلة في ضعف الانفاق على البحوث والتطوير وعدم توفير متطلبات الرقمنة الإدارية عند كل مستقبلي الخدمة نتيجة ضعف الوعي الالكتروني أو نتيجة ارتفاع تكلفة الحصول

[1] – بشير عبد الحميد، **مرجع سابق** ،ص 73 .

بالإضافة إلى عدم كفاية خطوط الاتصال وبطء شبكة الانترنت وصعوبة تكامل شبكة الانترنت مع بعض البرمجيات وقواعد البيانات المتوفرة. التحديات التنظيمية والإدارية: ضعف المعرفة والمهارة لدى الكوادر البشرية بالمؤسسات، فيما يتعلق بأنظمة التعامل وتبادل المعلومات الالكترونية والتحكم في تقنيات الحاسوب والاتصالات المتطورة، وضعف الخبرات في حل المشاكل أنها وسيطرة الفكر البيروقراطي مما يؤدي إلى مقاومة عملية التغيير خوفا من زوال امتيازات سابقة والمساس بصلاحياتهم والتعرض للمساءلة أو حتى فقدان عملهم، نظرا لما تتميز به الإدارة الالكترونية من شفافية في نظام العمل من أجل رقمنتها.[1]

ثانيا: التحديات التشريعية والقانونية

تتمثل في صعوبة الملاحقة القانونية لمخترقي المعلومات ومزوريها وطول إجراءات إثبات تورطهم، بالإضافة لغياب التشريعات الخاصة بأنظمة العمل الرقمية. تحديات التكلفة: إن الاستثمار في مجال تقنيات المعلومات والرقمة مكلف جدا ويتطلب صيانة متواصلة وهذا يعني معظم الدول النامية تعجز في تخصيص ميزانيات بهذا الحجم.

ثالثا: التحديات الأمنية والاجتماعية

يتطلب التحول الرقمي فسح المجال لتبادل المعلومات والحصول عليها فور طلبها، إلا أن خطر القرصنة والاختراقات أو حتى الفضوليون يشكل تهديدا لخصوصية الأفراد إذا لم تككن الحكومات قادرة على حماية هذه المعلومات، بالإضافة للتخوف من إلغاء بعض الوظائف، ولصعوبة تجسيد التواصل عبر التقنية الحديثة. نظرا للمعوقات البشرية والتي تتمثل أهمها في الأمية الإلكترونية بالأنظمة الرقمية وغياب الدورات التكوينية،

[1] – سمية بن عمورة ناجي بن حسين تحديات ورهانات التحول الرقمي في الجزائر لمرحلة ما بعد ك وفيد19، **ملتقى دولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، جامعة البليدة، سنة2023، ص16.

وفي ظل حتمية التوجه نحو رقمنه الادارات العامة والتحول الرقمي الذي فرضته جائحة كورونا.[1]

المطلب الثاني: أفاق التحول الرقمي بالإدارة العامة في الجزائر(2024-2030)

رغم توافر الصعاب في عملية التحول الرقمي في الادارات العامة، إلا أن الجزائر تسعى إلى تعزيز ترسانتها القانونية من خلال التحضير لمشروع قانون جديد، سيكون أحد الادوات الأساسية في مسار مواصلة تجسيد التحول الرقمي على أرض الواقع وتحقيق الاهداف المرجوة منه إذ سيسمح بتأطير وتنظيم قطاع الرقمنة في الجزائر.

"وسعيا منها لمسايرة هذا التحول والانطلاق نحو تحقيق ثورة رقمية، اختارت الجزائر إنشاء هياكل وهيئات مختلفة ضرورية للتسيير وإنجاح هذا التحول الرقمي، حيث أنشأت في سبتمبر 2023 المحافظة السامية للرقمة التي وضعت تحت وصاية رئاسة الجمهورية"[2].

وقد صادق مجلس الوزراء المنعقد في نوفمبر 2023 على مشروع إنشاء قاعدة تخزين وحماية البيانات الالكترونية، والذي يعتبر خطوة أساسية في مسار التحول الرقمي في الجزائر، حيث ستلعب قاعدة البيانات دورا رئيسيا في تطوير وتعزيز فعالية الادارات العامة والخدمات الحكومية وتطوير الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

وبما أن التحول الرقمي مرتبط بتكريس السيادة الرقمية، فقد تم إنشاء منظومة وطنية لأمن الانظمة المعلوماتية بموجب مرسوم رئاسي رقم 20-05 المؤرخ في 20 جافني 2020"[3]

---

[1] – المرجع نفسه، صفحة 16

[2] – جنادي أوقاسي ،**مرجع سابق**، صفحة34.

[3] – مرسوم رئاسي رقم 20-05 المؤرخ في 20 جانفي 2020، يتعلق بوضع منظومة وطنية للأمن الأنظمة المعلوماتية جريدة رسمية رقم 04، بتاريخ 2024/01/26.ص5.

الفرع الأول: مهام المنظومة الوطنية لأمن الأنظمة والمعلومات

وقد أوكلت عدة مهام للمحافظة السامية للرقمة لاسيما:

أولا: دراسة التقارير المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الأنظمة المعلوماتية والموافقة عليها.

ثانيا: الموافقة على اتفاقات التعاون والاعتراف المتبادل مع الهيئات الأجنبية في مجال أمن الانظمة المعلوماتية.

ثالثا: الموافقة على سياسة التصديق الالكتروني للسلطة الوطنية للتصديق الالكتروني.

رابعا: إعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي بالتشاور مع القطاعات المعنية واعداد مخطط عمل من أجل تنفيذها ومتابعتها.

خامسا: السهر على تطابق المخططات القطاعية للرقمة مع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وتقييم إنجازات مختلف القطاعات واقتراح الحلول البديلة المناسبة، وفقا لمؤشرات الأداء، مع السهر على ضمان مطابقة الاستراتيجية الوطنية مع متطلبات أمن أنظمة المعلومات بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

سادسا: تحديد المشاريع ذات الأولوية والاستثمارات الاستراتيجية وسبل تعبئة الموارد البشرية والمادية اللازمة مع اقتراح الوسائل القانونية والتنظيمية والحلول التقنية قصد ضمان النجاعة والتطور المستمر لمحاور التحول الرقمي، واقتراح كل الإجراءات الكفيلة بتعزيز السيادة الرقمية وتنمية الناتج الداخلي الخام.

سابعا: دراسة البرامج القطاعية في مجال الرقمنة وتقييم سبل تجسيدها.

ثامنا: التنسيق والتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة بمجال الرقمنة.

الفرع الثاني: التصور الاستراتيجي لمشروع الجزائر الالكتروني (2024-2030)

ويعتبر مشروع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي على مقارنة شاملة وطموحة ومحددة، قابلة للتقييم والتنفيذ مع تصور استراتيجي (2024-2030) وقد انطلق هذا المشروع في شهر أفري 2023 على مستوى وزارة الرقمنة والاحصائيات ويعتبر من أهم المحاور والرهانات المستقبلية للجزائر والتي شهدت مشاركة الفاعلين والمختصين والمتعاملين في القطاع العام والخاص الناشطين في مجال الرقمنة والكفاءات الجزائرية بالخارج عبر تقنية التحضر عن بعد وتمحورت المواضيع التالية[1]

1 -حوسبة القطاع العمومي.

2 -رقمنه القطاع العمومي

3-المنشآت القاعدية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر

4-ترتيب الجزائر دوليا في مجال الرقمنة.

5-سوق الرقمنة في الجزائر

6-الخدمات المالية الرقمية والشمول المالي.

7- واقع قطاع الاقتصاد الرقمي.

[1]- جنادي أوقاسي ،**مرجع سابق**، ص37.

8- وزن قطاع الرقمنة ودور المؤسسات الناشئة في تطوير الاقتصاد الوطني.

9-التكوين الجامعي والمهني في مجال الرقمنة.

10-التكوين القاعدي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاع التربية.

11-مدونة الشهادات في الرقمنة وقابلية التشغيل في قطاع الرقمنة.

12-الشمول الرقمي.

13-تأثير تكنولوجيات الاعلام والاتصال على المجتمع الجزائري.

14-المجتمع الرقمي...

خلاصة الفصل الثاني:

يشكل التحول الرقمي في الإدارة العامة خطوة مهمة نحو تحسين الكفاءة، وتعزيز الشفافية، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين. الجزائر، كغيرها من الدول، أدركت أهمية هذا التحول، وشرعت في تنفيذه كخيار استراتيجي، ولكنه مع مرور الوقت أصبح ضرورة حتمية لمواكبة التحديات الحديثة والتطورات العالمية.

التحول الرقمي كخيار استراتيجي في الإدارة العامة

في بداية العقد الثاني من الألفية الجديدة، كان التحول الرقمي في الإدارة العامة في الجزائر خيارًا استراتيجيًا. أدركت الحكومة الحاجة إلى تحديث نظم الإدارة والتكنولوجيا لتحسين كفاءة العمل وتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين. كانت بعض الخطوات الاستراتيجية تشمل:

1. **مشاريع الحكومة الإلكترونية:** إطلاق بوابات إلكترونية لتسهيل الوصول إلى المعلومات الحكومية والخدمات العامة.
2. **تشجيع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات:** جذب الشركات والاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات لتطوير البنية التحتية الرقمية.

التحول الرقمي كضرورة حتمية

مع تطور الأوضاع العالمية والمحلية، تحول التحول الرقمي في الإدارة العامة من خيار استراتيجي إلى ضرورة حتمية لعدة أسباب:

1. **جائحة كوفيد-19:** أثبتت الجائحة أهمية الرقمنة في الحفاظ على استمرارية الخدمات العامة. اضطرت الحكومة إلى تسريع تبني التقنيات الرقمية لضمان استمرار الخدمات الأساسية.

2. **تطورات التكنولوجيا العالمية:** الابتكارات السريعة في التكنولوجيا جعلت من الضروري للجزائر مواكبة هذه التطورات للحفاظ على التنافسية.

التحول الرقمي كحتمية في الإدارة العامة

لكن مع تطور التكنولوجيا وظهور تحديات جديدة، أصبح التحول الرقمي حتمية لا مفر منها. فظهور جائحة كورونا (COVID-19)، على سبيل المثال، كان نقطة تحول مركزية في فهم الحاجة الماسة إلى التحول الرقمي. أظهرت الجائحة بشكل واضح أن التكنولوجيا الرقمية ليست مجرد خيار، بل أصبحت ضرورة حياتية لاستمرارية الأعمال وتقديم الخدمات.

هناك عدة عوامل تؤثر على التحول من كونه خيار استراتيجي إلى حتمية. من بين هذه العوامل البيروقراطية، والتي تعتبر عقبة رئيسية أمام تنفيذ التحول الرقمي. كما أن التطورات التكنولوجية السريعة تلعب دورًا كبيرًا في زيادة الضغوط لتبني التحول الرقمي، خاصة في ظل المنافسة العالمية وتوجه الجمهور نحو الخدمات الرقمية.

في الختام، يظهر أن الخيار الاستراتيجي والحتمية للتحول الرقمي يعتمد على مجموعة من العوامل، ولكن مع التطور السريع للتكنولوجيا وظهور التحديات الجديدة، يبدو أن التحول الرقمي أصبح حتمية لا مفر منها لضمان استمرارية الأعمال وتقديم الخدمات بكفاءة أكبر.

الخاتمة

الخاتمة:

إن التطـورات الكبيـرة فـي مجـال تكنولوجيـا الإعـلام والاتصـال أو مـا يسـمى الثـورة التكنولوجيـة والانفتـاح المعلومـاتي مـن العوامـل التـي أدت إلـى التوجـه نحـو التحـول الرقمـي ،حيـث سـارعت الجزائـر لتبنـي هـذا المصـطلح لمـا لـه مـن فائـدة تعـود علـى الدولـة وأخـذ هـذا المفهـوم فـي التوسـع تـدريجيا ،وكانـت مـن الـدول التـي سـارعت إلـى تطبيـق مشـروع اسـتراتيجية الجزائـر الالكترونيـة 2013 ،والـذي كـان مـن أهـم المشـاريع التنمويـة التـي كانـت تـراهن علـى تجسـيدها الحكومـة مـن خـلال التوجـه نحـو فلسـفة التحـول الرقمـي ،ولكـن علـى الـرغم مـن الجهـود المبذولـة والراميـة الـى تجسيد هذا المشروع ،إلا أنها لم تصل الى المستوى المطلوب .

فالتوجـه نحـو التحـول الرقمـي فـي الإدارات العموميـة كمـا يعـد خيـارا اسـتراتيجيا فهـو حتميـة فـي ظـل العولمـة والتغيـرات والتحـولات العالميـة ،خاصـة بعـد الأزمـة الصـحية العالميـة والتـي تعـرف بجائحـة كورونـا موفيـد19،فـالتحول الرقمـي هـو تغييـر جـذري هـادف لا يتحقـق إلا بتغييـر الأبعـاد والمتغيـرات الإداريـة وتهيئـة المنـاخ والبيئـة المناسـبة وفـق خطـط مدروسـة تنسـجم مـع خطـط التنميـة الإداريـة والسياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة ،وهـو الاهتمـام الـذي يوليـه السـيد رئـيس الجمهوريـة لمسـار التحـول الرقمـي فـي الجزائـر ،لهـذا السـبب تـرجم هـذا الاهتمـام بشـكل ملمـوس فـي التعهـد رقـم 25 ،الـذي يحـرص علـى تحقيقـه علـى أرض الواقـع خدمـة للمـواطن والـوطن وضـمان الرفاهيـة والنهـوض بالاقتصـاد الـوطني ،وذلـك مـن خـلال إنشـاء المحافظـة السـامية للرقمـة التـي أنشـأت فـي سـبتمبر 2023 والتـي وضـعت تحـت وصـاية رئاسـة الجمهوريـة ،إضـافة الـى إنشـاء قاعـدة لتخـزين وحمايـة البيانـات

الإلكترونيــة (DATA CENTER)،أمــا فيمــا يخــص الأمــن الســيبراني وحمايــة البيانــات الــذي أضــحى ضــرورة حتميــة مــن أجــل مواجهــة كــل أشــكال المخــاطر والتهديــدات التــي ســتهدف الأنظمــة الحساســة والحيويــة للدولــة ،فقــد تــم إنشــاء منظومــة وطنيــة للأمــن الأنظمــة المعلوماتيــة فــي جــافني 2020،إظافــة الــى قــرار إنشــاء مدرســة وطنيــة عليــا للأمــن الســيبراني بالتنســيق مــع وزارة الــدفاع الــوطني تحــت اشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- رغــم مــرور أكثــر مــن 10 ســنوات علــى مشــروع الجزائــر الإلكترونيــة 2013، إلا أنه لم يجسد لكثرة المعوقات التي حالت دون ذلك.
- انتشار الأمية الإلكترونية من طرف المواطنين.
- ضــعف البنيــة التحتيــة لقطــاع تكنولوجيــا المعلومــات والاتصــال وهــو مــا يترجمه ضعف التغطية والتدفق العالي لشبكة الانترنت.
- ضعف الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- إن المتتبــع لمختلــف صــور تطبيــق التحــول الرقمــي فــي الإدارات العموميــة، وعلــى الــرغم مــن النتــائج جــد الهامــة المحققــة والمســاهمة فــي القضــاء علــى مختلــف الصــور الســلبية التــي كانــت تعــاني منهــا الإدارة فــي صــورتها التقليديــة، إلا أنهــا فــي المقابــل مــا زالــت تعــاني الكثيــر مــن صــور الــنقص والقصور.
- تصــب الأولويــات الاســتراتيجية لبرنــامج الرقمنــة فــي الجزائــر فــي نطــاق بنــاء إدارة عموميــة شــفافة وفعالــة وفــي خدمــة المــواطنين وتعزيــز ســيادة القــانون وتقريــب الإدارة مــن المــواطن والقضــاء علــى مظــاهر الفســاد الاداري. وتتمثــل

هـذه الأولويـات فـي إعـادة الهيكلـة الإداريـة، وتحـديث العدالـة كأسـاس لسـيادة القـانون، وعصـرنة الإدارة العموميـة الجزائريـة وتحسـين الخدمـة العموميـة فـي المرفـق العـام إضـافة إلـى عصـرنة الإدارة العموميـة وتعمـيم مشـروع الإدارة الالكترونية وصولا للحكومة الالكترونية والمدينة الذكية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: قائمة المصادر

النصوص القانونية:

1. القانون 05-10 المعدل والمتمم للأمر 75-58 المتضمن القانون المدني المؤرخ في 20 جولية 2005، الجريدة الرسمية عدد 44.
2. القانون 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005، الأمر المعدل والمتمم للأمر 75-59 المرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية عدد11.
3. قانون 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني، الصادر بتاريخ 10 فيفري 2015 في الجريدة الرسمية العدد 06.
4. قانون 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الصادر بتاريخ 16 ماي 2018 في الجريدة الرسمية عدد28.
5. قانون 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، الصادر بتاريخ 10 فيفري 2015 في الجريدة الرسمية العدد 06.
6. قانون 20-06 المؤرخ في 28 أفري 2020، المتضمن تعديل قانون العقوبات، الصادرة بتاريخ في 29 أفري 2020 في الجريدة الرسمية عدد 55.
7. قانون 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، الصادرة بتاريخ 16 أوت 2009 في الجريدة الرسمية عدد47.

8. القانون 18-07، المؤرخ في 10 جولية 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادرة بتاريخ 10 جولية، الجريدة الرسمية عدد 34.

9. قانون رقم 11- 10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الوافق 22 يونيو سنة 2011،يتعلق بالبلدية ،الجريدة الرسمية عدد37.

10.قانون رقم14-08 مؤرخ في سنة 2014، يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية عدد 49.

11.قانون رقم 14 -03 مؤرخ في 24 فبراير سنة 2014 ،يتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية عدد 16 الصادرة في 23 مارس 2014.

المراسيم:

1. مرسوم رئاسي رقم 21-323 المؤرخ في 22اوت 2021، المتعلق بإنشاء مدرسة وطنية عليا للذكاء الاصطناعي، جريدة رسمية العدد 65.

2. مرسوم رئاسي رقم 17-143 مؤرخ في 18 أبريل سنة 2017، حدد يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها، الجريدة الرسمية العدد 25.

3. مرسوم رئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام، الجريدة الرسمية العدد 50.

4.مرسوم رئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 06 سبتمبر 2023، المتضمن إنشاء محافظة سامية للرقمة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها جريدة رسمية عدد59.

5.مرسوم رئاسي رقم 20-05 المؤرخ في 20 جانفي 2020، يتعلق بوضع منظومة وطنية للأمن الأنظمة المعلوماتية جريدة رسمية رقم 04.

6.قرار مؤرخ في 17 نوفمبر 2013، يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية. الصادر بتاريخ 09 أفري 2014 في الجريدة الرسمية العدد 21

7.قرار مؤرخ في 19 جويلية 2010،يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومترين و كيفيات معالجته،الجريدة الرسمية العدد45 الصادرة بتاريخ 08 أوت 2010.

ثانيا: قائمة المراجع

الكتب:

1. إبراهيم سيد أحمد، قانون التجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وقانون الملكية الفكرية والأدبية، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
2. أحمد محمد غنيم، **الإدارة الإلكترونية آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل**، المكتبة المصرية، المنصورة، مصر ،2006.
3. أمير فرج يوسف، **عالمية التجارة الإلكترونية وعقودها**، المكتب الجامعي الحديث، بدون بلد، 2009.
4. أحمد المبيضين، **التجارة الإلكترونية مفهومها، أهميتها، خصائصها، فوائدها، المعوقات**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
5. بشرى حسين الحمداني ، **التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية** ، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، عمان- الأردن، 2015.
6. حازم نعيم الصمادي، **المسؤولية في العمليات المصرفية الإلكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2003.
7. حسن جعفر الطائي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.
8. محمد عبد الحميد، **نظريات الاعلام واتجاهات التأثير**، طبعة03، عالم الكتب، القاهرة،2004، ص115

المجلات:

1. أبن موسى أم كلثوم، ا.عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، **مجلة إدارة الإعمال والدراسات الاقتصادية**، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد الرابع، ص 181.
2. أبوبكر محمد الهوشين، نحو حكومة متشابكة ببناء الحكومة الإلكترونية ،**مجلة الدراسات العليا**، العدد 16، سنة 2006، ص258.
3. أحمد بإيرانيات هدار، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، العدد(11)، سنة2019، ص136.
4. أو بعيش هجيره " بيروقراطية الجهاز الإداري في الجزائر: دراسة في بنية المفهوم وواقع التطبيق "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، الجزائر، المجلد 06، العدد (01) 2019، ص 3.
5. تبينه حكيم، تطبيقات مشروع البلدية الإلكترونية في الجزائر – قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية–،**مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر، المجلد الخامس –العدد الثالث ـ السنة سبتمبر 2020 ،ص 540
6. جلال عبد النور، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار النشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص15
7. جميلة سلايمي، يوسف بوشي التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد02، الجزائر،2019، ص953.
8. جنادي أوقاسي ح، المساهمة في تعزيز السيادة الوطنية، **مجلة الجيش الوطني** العدد 762، جانفي 2024، ص41.
9. حرفوش مداني، التحول الرقمي حتمية ما بعد البيروقراطية أم خيار استراتيجي في عصر الرقمنة، **حوليات جامعة الجزائر** 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، المجلد 37، العدد 02، سنة 2023، ص 493.
10. حنيش أحمد، انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر، **مجلة دراسات جبائيه**، المجلد 11، العدد 2، السنة 2022

11. خواثرة سامية، التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدها، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 58، العدد 02، 2021، ص 109.
12. رقام توفيق، فائزة عدمان، الإدارة الالكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى قطاع الداخلية والجماعات المحلية، **المجلة الدولية للأداء الاقتصادي**، المجلد(02)، العدد(01)، سنة2020، ص152
13. زرفة بولقواس، سامية منزر، سميرو مشري، التعليم الإلكتروني والجامعة الافتراضية في الجزائر واقع وأفاق، **المجلة العربية للأهداب والدراسات الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر، المجلد 2، العدد 6، فيفري 2019، ص 166
14. زيدان أمال ، التحول الرقمي بمؤسسات التعليم الجامعي، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد 75، مصر ، أفريل 2021. ص 474.
15. شحيرط أحمد، قريبيز مراد، تحديات الانترنت لسيادة الدول (السيادة الرقمية)، **مجلة البحوث القانونية ولاقتصادية**، الجزائر، المجل د05، ال عدد01 (2022)، ص305
16. علي سعدي عبد الزهرة جبير، التحول الرقمي في ظل جائحة كورونا **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، جامعة النهرين بغداد، العراق، المجلد الخامس، العدد الأول، سنة 2021، ص 385.
17. عمارة مسعودة، ناصرية حنان، دراسة كفنولوجية تطبيقية وتشريعية للتحول الرقمي في الجزائر، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجل د07، العدد 02(2022).
18. غيشي عبد الوالي، جرمان الربعي، نماذج عالمية لمراحل بناء الحكومة الإلكترونية، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، ال عدد30، سنة 2014، ص30
19. فرطا فتيحة، عصرنة الادارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطن، **مجلة الاقتصاد الجديدة**، العدد 15 المجلد 02–2016، ص 317.

20. قورين حاج قويدر،بن يوسف أحمد،تقسيم مسار التحول الرقمي نحو الحكومة الإلكترونية بالجزائر في ظل تجارب عربية وعالمية،**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** ،جامعة باتنة 1،المجلد20،العدد(01)،جوان 2019،ص 216

21. محمد ناصر محمد مطلق دحيم العتيبي،التحول الرقمي و أثره على المرفق العام،**مجلة العلوم الإقتصادية و القانونية** ،جامعة عين شمس،العدد الثاني ،جويلية 2022،ص16.

22. مسيرو سيد أحمد، سعيدي خديجة، مشروع الجزائر الالكترونية واقع وتحديات، **مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد الرابع، ص278.

23. ناصرعويدعطيةالعقابي، تحليل متطلبات الادارة الالكترونية، **مجلة دراسات محاسبة ومالية**، جامعة بغداد، العراق،2015، ص71

24. هارون العشي، **التعليم الإلكتروني والجامعة الافتراضية في الجزائر. الواقع والمأمول**، جريدة الشروق(2024/04/26)

25. وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات، استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية "أردن رقمي"، الأردن، عمان، سنة 2021، ص5

المقالات:

1. أسماره نصير، **ظاهرة التسيب الإداري في الجزائر، المجلس الأعلى للغة العربية**، الجزائر سنة 2005، ص 28
2. انابولاكوسوليتو، وآخرون، **إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، مجموعة البنك الدولي سنة 2021، ص32.
3. حسين محمد الحسن، **الإدارة الإلكترونية (المفاهيم-الخصائص-المتطلبات)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة01، سنة2011، ص158
4. سعيد يقطتُ، **من النص الى النص مدخل الى جماليات الابدع التفاعلي بتوت**، المركز الثقافي العربي، بيروت،2005، ص .21

5. سلمى بشاري، ***تطوير الرقمنة في الجزائر ألية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19)***، LES CAHIERS DU CREAD، العدد03، المجلد 36، 2020، ص587
6. صفاء فتوح جمعة، **مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية**، دار الفكر والقانون، المنصورة مصر ،2014، ص32
7. عدنان مصطفى البار، **تقنيات التحول الرقمي السعودية، كلية الحاسبات وتقنية المعلومات**، جامعة الملك عبد العزيز،2018، ص2
8. علي سعدان، **بيروقراطية الإدارة الجزائرية** (المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع Sed، الجزائر، 1981)، ص50
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (ESCWA)، **الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية** ،فيفري 2017، ص05.
10. محمد حسن مندورة، **أثر التحول الرقمي في معاملات المؤسسات العامة على تحسين الخدمات المؤسساتية في سوريا**، الأكاديمية السورية الدولية التدريب والتطوير، سوريا 2021.

المداخلات:

1. سمية بن عمورة ناجي بن حسين ،**تحديات ورهانات التحول الرقمي في الجزائر لمرحلة ما بعد ك وفيد19،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول** ملتقى دولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، سنة2023، ص16.
2. محمد ناصر الريامي، **متطلبات الحكومة الإلكترونية الفاعلة والتحديات التي تواجهها مؤتمر الحكومة الإلكترونية الواقع والتحديات**. مسقط ،2003، ص 7

3. مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، **مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات،** قسم دراسات المعلومات، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، سنة ،2011، ص21.

الأطروحات والمذكرات:

1. بشير عبد الحميد، أثر التحول الرقمي على ممارسة إدارة الموارد البشرية في منظمات الاعمال، **أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تسير الموارد البشرية، جامعة الشهيد العربي التبسي، تبسة** ،سنة 2023، ص73.
2. بهلول سمية، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق،تخصص إدارة محلية، جامعة باتنة 1، الجزائر،** سنة 2018، ص122.
3. بوزكري جيلالي، الادارة الإلكترونية في المؤسسة الجزائرية واقع وأفاق، **أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، تخصص ادارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر** ،2016، ص90
4. كوثر منسل، تفعيل دور الإدارة الالكترونية في الجزائر (نحو بروز قانون للاداه الإلكترونية)، **أطروحة دكتوراه جامعة 08 ماي 1945 قالمة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون عام،** سنة 2023، ص56
5. منير بوراس، التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين واقع التطبيق والرغبة في التطوير، **أطروحة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري،** سنة2022،ص175.

6. جواد النداوي بان قاسم،أثر مقاومة التغيير وتوحيد قواعد البايانات في نجاح تطبيق الحكومة الالكترونية ،دراسة تطبيقية على الوزارات الأردنية ،**رسالة ماجيستير ،جامعة مؤتة ،الأردن**،سنة 2010،ص19
7. فاطمة الزهراء فرحات، دور التحول الرقمي في تحسن آدا وظائف العلاقات العامة في المؤسسة العمومة الجزائرية، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال تخصص اتصال وعلاقات عامة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،** الجزائر ،2020/2019، ص34

المواقع الإلكترونية:

1. **المشروع الوطني للمدينة الذكية بلديتيك،**
https://baladiya.tech/index.php/about-
i. 4/11/2017 تاريخ الاطلاع :2024/04/26
2. 60% من الجرائم والابتزاز والتهديد والتشهير ارتكبت عبر مواقع التواصل،08
3. /2024/02 الموقع الالكتروني https://www.echoroukonline.com تاريخ الزيارة 2024/04/07 على الساعة 14:30.
4. الإذاعة الجزائرية ،إطلاق مشرووع "الشيك الإلكتروني "العاصمة،https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20171114/125865.html
5. ،تاريخ النشر،2017/11/04 ،تاريخ الاطلاع :2024/04/26 .
6. إ اجتماع الحكومة (دراسة ملف التطوير الرقمي في الجزائر)، بتاريخ 2022/06/29، أطلع عليه بتاريخ :2024/04/27 على الساعة 22:30 https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/10494
7. ما هو التحول الرقمي؟ SAP INSIGHTS ، https://www.sap.com/mena-ar/insights/what-is-digital-transformation.html، أطلع عليه بتاريخ : 2024/04/24 ، على الساعة : 14:10

المراجع الأجنبية:

1. Ahmed Rahman، (la gestion du potentiel dans la conduite du changement : vers une organisation favorisant une GRH moderne et dynamique)، revue IDARA N° : 25، école nationale de l'administration ENA، Algérie, 2003، p 200.

الملخص

تناولت الدراسة اختلاف الباحثين في مسألة كون التحول الرقمي خيار استراتيجي أم حتمية فرضها منطق ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إضافة إلى التحولات التي يشهدها العالم اليوم، مما يدفع إلى الإعتقاد أن استخدام الوسائل الرقمية والإدارة الإلكترونية ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها. إضافة إلى رصد الصعوبات التي تواجه التحول الرقمي في الجزائر في ظل البيروقراطية والأمية الإلكترونية. وتوصلت الدراسة إلى أن التوجه نحو التحول الرقمي كما يعد خيارا اسستراتيجيا فهو حتمية في ظل عصر ما بعد البيروقراطية والعولمة وسيطرة الشركات العالمية وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

Abstract: The study dealt with the differences of researchers that digital transformation is a strategic choice or an imperative imposed by the logic of the information and communication technology revolution, in addition to the today's transformations which leads to the belief that the use of digital means and electronic management is an indispensable necessity. And study the difficulties facing digital transformation in Algeria in light of bureaucracy and electronic illiteracy. The study concluded that the trend towards digital transformation is a strategic choice, as it is inevitable, And the need to create a new comprehensive government program and control it with an integrated legal system that includes the digital transformation program and its applications, especially with regard to rationalizing public service.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين التحول الرقمي والرقمنة	15
02	نماذج التحول الرقمي	33

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	مراحل التحول الرقمي	31
02	مشروع الجزائر الإلكترونية	64
03	مشروع المدينة الذكية	67-68
04	منحنى تطور النفقات العانة وميزانيتي التجهيز والتسيير 1980- 2013	79

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
المقدمة	07-01
الفصل الأول: الإطار الايتومولوجي والأساس القانوني والتشريعي للتحول الرقمي	09
المبحث الأول: الإطار الايتومولوجي للتحول الرقمي	09
المطلب الأول:التحول الرقمي: إشكالية ضبط المفهوم والعلاقة مع المفاهيم المشابهة	17-09
المطلب الثاني: أهمية و اهداف التحول الرقمي	22-18
المطلب الثالث: خصائص التحول الرقمي	23-22
المبحث الثاني: المرتكزات الأساسية للتحول الرقمي	23
المطلب الأول: متطلبات التحول الرقمي	28-24
المطلب الثاني: خطوات التحول الرقمي	31-28
المطلب الثالث: نماذج التحول الرقمي	33-32
المبحث الثالث: الأساس القانوني والتشريعي للتحول الرقمي	33
المطلب الأول: البنية القانونية للتحول الرقمي في الجزائر	37-33
المطلب الثاني :سياسات الدفاع الوطني " الأمن السيبراني"	43-38
خلاصة الفصل الأول	44

الفصل الثاني: التحول الرقمي في الإدارة العامة الجزائرية حتمية ما بعد البيروقراطية أم خيار استراتيجي في عصر الرقمنة	46
المبحث الأول: التحول الرقمي كإستراتيجية في الجزائر	47
المطلب الأول: مشروع الجزائر الإلكتروني (2008-2013)	51-47
المطلب الثاني: مشروع الجزائر الإلكتروني (2013-2018)	54-52
المطلب الثالث: مشروع الجزائر الإلكتروني (2018-2024)	59-55
المطلب الرابع: مشاريع التحول الرقمي في الجزائر	71-59
المبحث الثاني:التحول الرقمي بالإدارة العامة في الجزائر كحتمية	72-71
المطلب الأول: بيروقراطية الجهاز الاداري	75-72
المطلب الثاني: إختلال العلاقة بين المواطن والإدارة العامة	77-75
المطلب الثالث: تضخم نفقات تسيير الإدارة العامة	80-78
المطلب الرابع: أزمة كورونا وانعكاساتها على التحول الرقمي في الجزائر	83-81
المبحث الثالث: التحول الرقمي للإدارة العامة في الجزائر بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل	83
المطلب الأول: تحديات التحول الرقمي للإدارة العامة في الجزائر	86-83
المطلب الثاني :أفاق التحول الرقمي بالإدارة العامة في الجزائر (2023-2024)	89-86
خلاصة الفصل الثاني	91-90
الخاتمة	95-93
قائمة المصادر والمراجع	